سيرة ألفية ابن مالك
(تأليفاً وإبرازاً وتحقيقاً)

الدكتور: سليمان بن عبد العزيز العيوني [*]

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فقد من الله اللطيف على عبده الضعيف -كاتب هذا البحث- بتحقيق ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى (ت ٦٧٢هـ)، على ست نسخ خطية عالية، مقابلة على متنها في ثلاثة من شروحها المهمة، وهي شروح أبي حيان والشاطبي والمكودي، معروضة على بقية شروحها وعلى أصلها الكافية الشافية.

وكنت أرجو لو سبقني إلى تحقيقها علم من أعلام المحققين، فهي تستحق أكثر من أن يحققها مثلي.

وما زلت أستغرب عدم تحقيقها فيما أعلم، على الرغم من مكانتها النحوية، فهي من أهم الكتب النحوية وأشهرها، بل هي أشهرها بعد كتاب سيبويه رحمه الله.

ولقد عانى محققو شروحها ومخرجو أبياتها وشكوا من عدم وجود نسخة معتمدة محققة منها، تكون الإحالة عليها موثقة.

وإني لأسف على عدم تحقيقها على نسخ تامة العلو، تكون بخط ابن مالك، أو بخط تلاميذه وعليها إجازته، أو مقروءة عليه ومصححة؛ لأن ما وجدته من نسخها ليست

---

[*] بكالوريوس من كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض سنة ١٤١١هـ.

- ماجستير سنة ١٤١٩هـ.
- دكتوراه في سنة ١٤٢٧هـ.
- يعمل الآن أستاذا مساعدا في قسم النحو والصرف وفقه اللغة في كلية اللغة العربية جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

كذلك، ولكنها عالية، فهي مكتوبة في القرن الثامن، وبعضها بخطوط علماء نحويين؛ فأقدمها سنة (٧٢٧هـ)، فـ(٧٣١هـ)، فـ(٧٣٢) -وهذه الأخيرة بخط ابن هشام صاحب (أوضح المسالك)- وأخرى سنة (٧٣٢هـ)، ثم (٧٤٤هـ) وعليها إجازة من أبي حيان النحوي وتحتها خطه، والسادسة متأخرة سنة (٩١٣هـ) بخط ابن طولون أحد شراحها.

وإني لأدعو كل من يعرف لألفية ابن مالك نسخا تامة العلو، أو عالية، أن يتكرم بدلالتنا عليها؛ لنستفيد منها في الطبعات القادمة، فالعلم رحم بين أهله، والدال على الخير كفاعله، والشكر له موفور، وحقه في ذكر فضله مكفول [(١)].

وهذا البحث يدرس سيرة ألفية ابن مالك -رحمه الله- منذ تأليفها إلى تحقيقها، حاولت أن أبين فيه: لماذا اختصرها ابن مالك من منظومته الطويلة (الكافية الشافية)؟ وما علاقتها بها؟ وماذا بقي فيها منها؟ مارا على تحقيق اسمها، وعدد أبياتها.

وذكرت فيه طبعاتها، وأن أقدمها كان في القرن الثالث عشر، ثم توالت وكثرت، وتكلمت على تحقيقها، وأنها لم تنل -فيما أرى- حقها من التحقيق العلمي، وهذا من الغرائب، وحاولت أن أجمع أهم مخطوطاتها، معرفا بها.

وذكرت أني بعد جمعي لهذه المخطوطات العالية لألفية ابن مالك وتحقيقي إياها تبين لي أن بين نسخها اختلافات عدة، فحاولت أن أوضح أسباب هذه الاختلافات، مركزا على السبب الخامس منها، وهو أن ابن مالك نفسه قد أبرز ألفيته مرتين مغيرا في المرة الثانية أشياء عدة، وأن أكثر النساخ والشراح لم يميزوا بين الإبرازتين، فخلطوا بينهما.

وقد خففت البحث من تفصيل الحكم على الأبيات المذكورة في التمثيل، كالكلام على كون البيت من الألفية أم لا؟ وتخريج البيت من نسخ الألفية المخطوطة وشروحها؛ لكون تفصيل ذلك في تحقيقي الألفية.

---

(١) في أحمدية حلب نسخة من الألفية عالية، برقم (٩١٨)، كتبت سنة (٧٣٢)، بخط محمد بن أحمد الجهني الشيرازي، وعليها إجازة، ولم يتيسر لي إلى الآن تصويرها أو الوقوف عليها.

وقد عقدت البحث في ثلاثة فصول، قبلها مقدمة، وبعدها خاتمة، فجاء كما يلي:

الفصل الأول: تأليف ألفية ابن مالك

اسمها:

سمى ابن مالك ألفيته في النحو (الخلاصة)، وتوصف بـ (في النحو)، فقال في آخرها:

"وما بجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل

أحصي من الكافية الخلاصة كما اقتضى رضي بلا خصاصة" [1]

أي: أن هذا النظم أحصي من منظومة ابن مالك الكبيرة المسماة (الكافية الشافية) خلاصتها، أي: لبابها الخالص من الشوائب، وفيه إشارة إلى سبب تسمية هذا النظم بـ (الخلاصة) [2].

وصرح باسمها صاحب منظومة كتب ابن مالك، إذ قال:

"فقد ضم شمل النحو من بعد شته وبين أقوال النحاة وفضلا

بألفيه تسمى الخلاصة قد حوت خلاصة علم النحو والصرف مكملا" [3]

وليس بمستبعد أن تكون قد اشتهرت بهذا الاسم منذ حياة ابن مالك؛ لأن تسمية المنظومات الألفية بألفيه فلان مشهور في كل العلوم قبل ابن مالك وبعده، كألفية ابن معط (ت ٦٢٨هـ)، في النحو [4]، وألفيه العراقي (ت ٨٠٦هـ) في مصطلح الحديث.

ومما جاء في ذلك ما في تاريخ الإسلام للذهبي: وقد سئل الشيخ جمال الدين أن يشرح ألفيته في النحو، فقال:" زين الدين بن المنجى شرحها لكم" [5].

---

(١) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، البيتان ٩٩٩- ١٠٠٠.

(٢) انظر: شرح الهواري للألفية ٢/ ٣٨٣، وشرح المكودي ٢/ ٩٨٠، وشرح ابن طولون ٢/ ٤٦٤، وحاشية الصبان ٤/ ٣٥٦، والفتح الودودي ٢/ ٨٤١، وحاشية الخضري ٢/ ٢١٤.

(٣) ذكرها ابن مكتوم في تذكرته، وعنه السيوطي في بغية الوعاة ١/ ١٣٠.

(٤) وكان ابن مالك يقرئ ألفية ابن معط لتلاميذه. انظر: الدرر الكامنة ١/ ١٩٩.

(٥) تاريخ الإسلام ٥٠/ ٣٠٠.

وقريب من ذلك ما جاء في ترجمة شمس الدين ولد ابن مالك (ت ٧١٩هـ) "وكان يسأل الطلبة، فإذا قال أحدهم : قرأت ألفية ابن مالك يفرح ، ويقول: ألفية والدي" [١].

وما زال الأمر على ذلك من حيث الاشتهار، ومن الغريب قول الصبان: " وبـ (الخلاصة) اشتهر هذا النظم، أعني الألفية" [٢].

عدد أبياتها:

أبيات ألفية ابن مالك –بحسب تحقيقي– (١٠٠٢) بيتان وألف بيت، تتم ألفا بقوله (مع ما قبله):

وما بجمعه عنيت قد كمل   نظما على جل المهمات اشتمل

أحصى من (الكافية) الخلاصة   كما اقتضى رضا بلا خصاصة

وبعده بيتان فيهما الحمد لله، والصلاة على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله وصحبه.

وقد وصفها ابن مالك بأنها ألفية بقوله في أولها:

وأستعين الله في ألفية   مقاصد النحو بها محوية

وهذا من باب عدم الاعتداد بالنيف: لأن ما قارب الشيء يعطى حكمه [٣].

ولى في عدد أبيات الألفية وقفات:

الوقفة الأولى:

أنه وقع اختلاف شديد بين النسخ –وكذلك بين الشروح– في عد بيت من الألفية، وهو البيت (٨٩٧) في باب الوقف، ولفظه:

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما   حرك تحريك بناء لزما

---

(١) الدرر الكامنة ٥/ ٤٥٧.

(٢) حاشية الصبان ٤/ ٣٥٦، ونقله دون اعتراض: حاشية الخضري ٢/ ٢١٤.

(٣) انظر: زواهر الكواكب ١/ ٢٧.

فثبت في ثلاث نسخ وخمسة شروح، وسقط من ثلاث نسخ وخمسة شروح [١]، وقد يسند سقوطه أن البيت الذي بعده يغني عنه، ولذا سأرجح أنه من الأبيات التي غيرها ابن مالك نفسه فحذفها من الإبرازة الأخيرة للألفية [٢].

وهناك بيتان ادعى بعضهم أنهما من الألفية، وليسا منها [٣]، البيت الأول في آخر المقدمة، ولفظه:

فما لعبد وجل من ذنبه غير دعاء ورجاء ربه

وليس هو في شيء من نسخ الألفية التي رأيتها.

والبيت الثاني بعد البيت (٦٧)، ولفظه:

مع اختلاف ما، ونحو (ضمنت إياهم الأرض) الضرورة اقتضت

والصواب أنه من أبيات الكافية الشافية لابن مالك [٤].

الوقفة الثانية:

أن هناك من حاول عد ألفية ابن مالك، ولم يصب فيما أرى، فصاحب (زواهر الكواكب) يقول: إنها تنقص عن الألف بعدد يسير [٥]، والصبان يقول: أن (بعضهم أخبر بأنها تنقص عن الألف ستة أبيات، فلينظر، فإن جماعة ممن أثق بهم أخبروني بعد التحري في عدها بأنها ألف) [٦]، ومحقق شرح ابن الناظم [٧]، ومحقق شرح الهواري [٨]، يقولان: إنها إنها (٨٨٩) بيتا [٩].

---

(١) انظر تخريجه في تحقيقي لألفية ابن مالك، البيت (٩٨٧).

(٢) في الكلام على إبرازتي الألفية في (إبرازها واختلاف نسخها).

(٣) انظر التعليق عليهما في تحقيقي للألفية، بعد البيت (٧)، وبعد البيت (٦٧).

(٤) انظر: الكافية الشافية (مع شرحها) ١/ ٢٢٩.

(٥) انظر: زواهر الكواكب للتونسي ١/ ٢٧.

(٦)حاشية الصبان ١/ ١٤.

(٧) أنظر: شرح ابن الناظم ص ٧١، هامش ٥.

(٨) انظر: شرح الهواري ١/ ٧٠، هامش ١.

(٩) قد يعلل بعضهم ذلك بأن المقدمة والخاتمة لا تعدان من الألفية، وهذا لا يكفي؛ لأن عدد أبياتها من دونهما (٩٩١).

الوقفة الثالثة:

من المتفق عليه أن ألفية ابن مالك على بحر الرجز [1]، ولكن شراحها اختلفوا [2]: [2]: أمن تام الرجز هي أم من مشطوره؟ فقيل: من تامه، فكل شطرين بيت، فالألفية قرابة ألف بيت، ولفظ (ألفية) نسبة إلى (الألف) المفرد، وقيل: من مشطوره، فكل شطر بيت، فالألفية قرابة ألفي بيت، ولفظ (ألفية) نسبة إلى (ألفين) بعد حذف علامة التثنية على القاعدة.

والقولان إلى هنا يعاملان ألفية ابن مالك معاملة القصيد القديم، فثلاث تفعيلات من (مستفعلن) تكون من بحر الرجز، وهي إما من تام الرجز، فتكون شطر بيت، نحو:

القلب منها مستريح سالم والقلب مني جاهد مجهود [3]

وإما من مشطور الرجز، فتكون بيتا مستقلا، نحو:

الشعر صعب وطويل سلمه

إذا ارتقي فيه الذي لا يعلمه

زلت به إلى الحضيض قدمه [4]

وألفيه ابن مالك -ومثلها منظومات العلم والآداب- لا تخضع لأحكام القصيد الوارد على تام الرجز أو مشطورة، فالأبيات التي على تام الرجز تتكون من ست تفعيلات، وتتفق كلها في القافية وحرف الروي، والتي على مشطور الرجز تتكون من ثلاث تفعيلات، وتتفق -أيضا- في القافية وحرف الروي.

---

(١) وهو يتكون من تفعيلة (مستفعلن) ست مرات إن كان تاما، وأربع مرات أن كان مجزوءا، وثلاث مرات أن كان مشطورا، ومرتين أن أن كان منهوكا. انظر: نهاية الراغب للإسنوي ص ٢٢٨، والعيون الغامزة ص ١٨٢، والكافي مع الحاشية الكبرى للدمنهوري ص ٥٢. وأهدى سبيل ص ٥٧.

(٢) انظر الخلاف وحكايته في: شرح الهواري ١/ ٦٩، والأشموني ١/ ١٤، والسيوطي ص ٣٦، وابن طولون ٢/ ٣١، والتصريح ١/ ١٤، وزواهر الكواكب ١/ ٢٦، وحاشية الصبان ١/ ١٤، والفتح الودودي ١/ ٢٤، وحاشية الخضري ١/ ١٠.

(٣) البيت غير منسوب، في: اللسان (قطع) ٨/ ٢٧٨، ونهاية الراغب ص ٢٢٨، وتاج العروس (قطع) ٢٢/ ٢٩.

(٤) للحطيئة، في ديوانه ص ٢٣٩، ومجمع الأمثال ٢/ ٢٢٣، وبلا نسبة في: المقتضب ٢٣٢.

أما ألفية ابن مالك فأبياتها لا تتفق في القافية وحرف الروي، وذلك لأن بعض الشعراء صاروا يستغنون عن وحدة القافية وحرف الروي بين الأبيات بالتزام التقفية بين شطري كل بيت، فيصير شطر البيت متفقين في القافية وحرف الروي، ولكن البيت لا يتفق مع بقية الأبيات في ذلك، واصطلح المحدثون على تسمية هذا (المزدوج)، ولو عاملنا الألفية معاملة القصيد القديم وهي بهذه الحالة (للزم وجود الإكفاء والإجازة والإقواء والإصراف.... وتلك عيوب يجب اجتنابها، وهم لا يعدون مثل ذلك في هذه الأراجيز عيبا، ولا تجد نكيرا لذلك من العلماء) [١].

فألفية ابن مالك من المزدوج الوارد على الرجز، ولكن:

- أهي من تام الرجز، فكل شطرين بيت مقفى مزدوج، وعدد الألفية ألف بيت وبيتان من المزدوج، ويكون لفظ (ألفية) نسبة إلى ألف بيت.
- أم هي من مشطور الرجز، فكل شطرين بيتان، والبيتان مزدوجان، فعدد الألفية بالأبيات ألفا بيت وأربعة أبيات، وعددها بالمزدوجات ألف مزدوج ومزدوجان، ويكون لفظ (ألفية) نسبة إلى ألفي بيت أو ألف مزدوج.

هذان القولان المحرران في عدد الألفية، وقد قال بالثاني الشاطبي [٢]، ورجح كون لفظ (الألفية) نسبة إلى ألف مزدوج.

وأما القول الأول فهو مقتضى قول من جعل الألفية ألف بيت، أو منسوبة إلى ألف بيت [٣] بل أن الهواري [١] ذكر أن ابن مالك نص على ذلك، يعني في قوله:

---

(١) العيون الغامزة للدماميني ص ١٨٨.

(٢) في شرحه لألفية ابن مالك (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية)، فقال: (منسوبة لألف مزدوج، لا ألف بيت، لأنها ألفا بيت من مشطور الرجز) [نقله صاحب إتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٥٣]، ومثله كل من جعل ألفية ابن مالك ونحوها من المنظومات العلمية من الرجز المشطور المزدوج، كابن بري [انظر: مراجع الهامش القادم]، وصاحب أهدى سبيل ص ٦٠.

(٣) مثل الهواري في شرحه للألفية ١/ ٦٩، وهذا القول أيضا هو مقتضى قول من جعل المنظومات العلمية كل شطرين منها شعرا على حدته، مثل الدماميني في العيون الغامزة ص ١٨٨، والصبان في شرح منظومته (الكافية الشافية) ص ١٩٦، والدمنهوري في حاشيته الكبرى على متن الكافية ص ٥٥- وصاحب ميزان الذهب ص ٦٣.

(وأستعين الله في ألفية)

والحق أن هذا ليس بنص من ابن مالك؛ لأن (ألفية) يمكن أن تكون منسوبة إلى (ألف)، وإلى (ألفين) بحذف علامة التثنية [٢].

إلا أننا يمكن أن نأخذ نص ابن مالك على كون (الألفية) منسوبة إلى (ألف بيت) لا إلى (ألفين) من قوله في آخر الكافية الشافية:

(أبياته ألفان مع سبعمائة وزيد خمسون ونيف أكمله) [٣]

والكافية الشافية أصل الألفية، وإنما تكون ألفين وسبعمائة ونيفا وخمسين بيتا إذا جعلناها من الرجز التام، فكان كل شطرين بيتا، وحينئذ يجب أن يحمل مراد ابن مالك في الألفية على مراده في أصلها (الكافية الشافية)، فيكون قد نسب (الألفية) إلى ألف بيت، والله أعلم.

أين ألف ابن مالك الألفية؟ ومتى؟ ولمن؟

هاجر ابن مالك من الأندلس إلى المشرق، فمر بمصر فالحجاز، ثم استقر في الشام، مرتحلا بين مدنه، طالبا متعلما وعالما معلما، وكانت رحلاته الطويلة إلى دمشق وحلب وحماة [٤].

وأخبرتنا كتب التراجم [٥] أن ابن مالك ألف ألفيته هذه في حماة لشرف الدين هبة الله البارزي (ت ٧٨٨هـ)، وهذا ما ينقله ابن الوردي نفسه (ت ٧٤٩هـ) عن شيخه البارزي، فيقول: أخبرني شيخنا قاضي القضاة شرف الدين هبة الله البارزي، قال: "نظم

(١) انظر: شرح الهواري ١/ ٧٠، ونقله عنه ابن طولون في شرحه للألفية ٢/ ٤١.

(٢) انظر: البهجة المرضية ص ٣٦، وإتحاف ذوي الاستحقاق ١/ ١٥٣، وزواهر الكواكب ١/ ٢٦، وفيه تعريض بقول الهواري- وحاشية الصبان ١/ ١٤.

(٣) الكافية الشافية (مع شرحها) ٤/ ٢٢٥٢.

(٤) قد درست زمن هجرته من الأندلس إلى المشرق، وأزمنة رحلاته بين مدن الشام في بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي).

(٥) انظر: تاريخ ابن الوردي ٢/ ٢١٦، وغاية النهاية ٢/ ١٨١.

الشيخ جمال الدين الخلاصة الألفية بحماة عندنا، برسم اشتغالي فيها، وكنت شابا، وخدمته، ولقد رأيت بركة خدمتي له" [١].

وابن البارزي هذا ولد سنة (٦٤٥هـ) [٢]، وقد أخدمه أبوه قاضى حماة حينئذ ابن مالك، ليلازمه ويطلب العلم عليه، فألف ابن مالك له الألفية تقديرا لحرصه على طلب العلم كما في هذه الرواية، ولعل ابن مالك ألفها في الحقيقة تقديرا لحرص هذا التلميذ وتقديرا لأبيه قاضى حماة.

فمتى ألف ابن مالك الألفية للبارزي؟

يرى سعد الغامدي [٣] أنه ألفها له قرابة سنة (٦٥٥هـ)، والبارزي في سن العاشرة، وهذا مستبعد عندي أن يؤلف ابن مالك ألفية في النحو لغلام في العاشرة، وهو العالم المربي الذي طال تدريسه النحو لمختلف الطلاب.

والقريب من القبول أن يكون قد ألفها قرابة سنة (٦٦٠هـ)، وعمر البارزي قرابة (١٥) سنة، وهذا ما يساعد عليه قول البارزي: "وكنت شابا"، والشاب في اللغة من جاوز السابعة عشرة، وقيل: من جاوز الخامسة عشرة، وقيل: من البلوغ [٤].

وإنما رجحت هذا مع أن زمن الشباب يستمر سنوات لأني أرجح أن ابن مالك قد انتقل إلى دمشق في المرة الأخيرة مستقراً فيها بعد سنة (٦٦٠هـ) بقليل [٥]؛ وسبب ذلك أن ابن مالك كتب لتلميذه ابن جعوان محمد بن محمد بن عباس، أبي عبد الله، شمس الدين، الأنصاري الشافعي (ت ٦٨٢هـ) [٦] أجازتين [١] على كتابه (إكمال الإعلام بمثلث

---

(١) تاريخ ابن الوردي المسمي المختصر ٢/ ٢١٦، ونقل نحو ذلك: ابن الجزري في غاية النهاية ٢/ ١٨١، والمقري في نفح الطيب ٢/ ٢٣٢.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٤٧/ ٣٠٣، والبداية والنهاية ٤١/ ١٨٢.

(٣) محقق إكمال الإعلام ١/ ٢٢ من الدراسة.

(٤) انظر: تاج العروس (شبب) ٣/ ٩٢ (طبعة الكويت).

(٥) انظر: بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي).

(٦) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥١/ ١٢٦، والوافي بالوفيات ١/ ١٦٤.

بمثلث الكلام)، يذكر في الثانية أن ابن جعوان قرأ عليه الكتاب كاملا، قراءة تامة التصحيح. عامة الاستيضاح، في مجالس منتهاها في ٢٢/ ٣/ ٦٦٧، وهذه بلا شك كتبها وهو مستقر في دمشق؛ لأنه ولي إمامة المدرسة العادلية [٢] ومشيختها لقسم القراءات والعربية بعد أبي شامة عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي [٣]، الذي مرض مرض الموت في ٧/ ٧/ ٦٦٥، ومات في ١٩/ ٩/ ٦٦٥ [٤]، وهذا التاريخ يوافق ما في إجازة [٥] ابن مالك لتلميذه محمد بن منصور بن موسي الحلبي الشافعي (ت ٧٠٠هـ)، في كتاب (المالكية) في القراءات لابن مالك من أنه قرأها عليه في ٢٥/ ٩/ ٦٦٥، وهو كتاب لم يشتهر في علم القراءات، ولكن على ما يبدو صار التلاميذ يقرؤون على ابن مالك كتبه المشهورة وغير المشهورة بعد أن صار شيخ العادلية سنة (٦٦٥هـ).

هذا شأن إجازة ابن مالك الثانية لتلميذه ابن جعوان، أما إجازته الأولى فذكر فيها ابن مالك أن ابن جعوان سمع عليه الكتاب كاملا، في مجالس آخرها في ٢٦/ ١٢/ ٦٦٤، وإذا ثبت أن الإجازة الثانية كانت في دمشق فغالب الظن أن الأولى كذلك، ويظهر أن ابن جعوان لم يقنع بالسماع فأراد أن يعيد الكتاب على مصنفه قراءة، فتم له ذلك في سنتين تزيد أو تنقص، ويظهر أيضا أن القارئ في الإجازة الأولى قد بقي أيضا قرابة هذا الزمن، ومعنى ذلك أن ابن مالك كان في دمشق منذ سنة (٦٦٢هـ) تقريباً.

ويؤيد هذا أنه يظهر سببا من أسباب عدم شرح ابن مالك لألفيته كما سيأتي [٦].

والخلاصة أن ابن مالك ألف الخلاصة في حماة، قرابة سنة (٦٦٠هـ)، لتلميذه شرف الدين هبة الله البارزي [١].

---

(١) انظر صورتهما في مقدمة تحقيق إكمال الإعلام بمثلث الكلام ١/ ١٧٨.

(٢) انظر التعريف بها في الدارس ١/ ٢٧١.

(٣) انظر هذه البعدية في: غاية النهاية ٢/ ١٨٠.

(٤) انظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى ٨/ ١٦٥، وشذرات الذهب ٥/ ٣١٨.

(٥) المالكية في القراءات لابن مالك، آخر ورقة.

(٦) في (هل شرح ابن مالك ألفيته؟).

ومما ينبغي التنبيه عليه أن الذهبي قال في تاريخ الإسلام عن ولد ابن مالك تقي الدين الملقب بالأسد (ت ٦٩٩هـ) [٢]: "بلغني أن والده صنف الألفية لأجله؛ ليحفظها، فلم يحذق في نحو" [٣]، وسار على ذلك بعض المتأخرين والمعاصرين [٤].

والصحيح أن الذي ألفه ابن مالك لابنه الأسد هو (المقدمة الأسدية)، أما الألفية فقد ألفها لشرف الدين البارزي، ويقوي ذلك أمران:

١. أنه المروي بالسند القوي المتصل، وممن رواها ابن الوردي في تاريخه [٥] عن شيخه شرف الدين البارزي نفسه، أما سند الذهبي ففيه مجهول، وهو مبلغ الذهبي، والغريب أن الذهبي سكت عنه ولم يوثقه.

٢. أنه من المستبعد على ابن مالك -وهو العالم المربي الذي طال تدريسه الطلاب- أن يؤلف ألفية في النحو لطالب لم يحذق، بل المناسب أن يؤلف له مقدمة سهلة، وهذا الذي فعل [٦]، وسماها (المقدمة الأسدية).

وإذا ثبت أن ابن مالك ألف الألفية لشرف الدين البارزي وأبيه فاعلم أنهما السبب المباشر الآني، أما السبب الحقيقي الذي بقي يدور في ذهن ابن مالك زمانا، ويدفعه إلى تأليف الألفية فهو ما يأتي في العنصر القادم.

---

(١) تأليفه الألفية لشرف الدين البارزي هو السبب المباشر، وهناك أسباب غير مباشرة يأتي كلام عليها في (علاقة الألفية بالكافية الشافية).

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٥٠، والوافي بالوفيات ١/ ١٦٦، وفيه أنه توفي سنة (٦٠٩)، وهو خطأ.

(٣) تاريخ الإسلام ٥٢/ ٤٥٠، ونقله عنه الصفدي في الوافي بالوفيات ١/ ١٦٦.

(٤) كابن حمدون في الفتح الودودي ١/ ١٩، ومحقق شرح التسهيل ١/ ١٥.

(٥) تاريخ ابن الوردي ٢/ ٢١٦، ونقلت نص روايته في (أين ألف ابن مالك الألفية؟)، وروى ذلك أيضا العجيسي عمن يثق به كما في نفح الطيب ٢/ ٢٣٢، ورواية العجيسي فيها مجهول كرواية الذهبي، إلا أن العجيسي وثق مجهولة بخلاف الذهبي.

(٦) صرح بذلك: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦، وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧، وبغية الوعاة ١/ ١٣٣، ونفح الطيب ٢/ ٢٢٥.

كيف ألف ابن مالك ألفيته؟ وما علاقتها بالكافية الشافية؟

ألفية ابن مالك خلاصة الكافية الشافية لابن مالك، ومختصرة منها [1]، وهذا ما صرح به في آخر الألفية، فقال:

"وما يجمعه عنيت قد كمل　　نظما على جل المهمات اشتمل

أحصى من الكافية الخلاصة　　كما اقتضي رضي بلا خصاصة" [2]

والكافية الشافية لابن مالك منظومة طويلة في النحو والتصريف، تتجاوز (٢٧٥٠) بيتا [3]، ألفها ابن مالك في حلب [4]، أي أنه ألفها قبل تأليف الألفية، وهذا مما لا خلاف خلاف فيه.

وقد شرح ابن مالك الكافية الشافية، وعلق عليها نكتا وتعليقات [5]، ويظهر أن هذه النكت بعضها قبل الشرح وبعضها بعد الشرح، وقد احتفظت نسخة من نسخ شرح الكافية الشافية بهذه النكت والتعليقات [6].

والمتأمل في هذه النكت والتعليقات يجد أن أكثرها إصلاحات لمتن الكافية الشافية، وهذا ليس غريبا على ابن مالك، الذي دأب على النظر في كتبه بعد تأليفها وقراءتها عليه، فيغير فيها ويصلح، مما يجعل لكتبه أكثر من إبرازة.

---

(١) وصرح بذلك: الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦، وفوات الوفيات ٢/ ٤٧٧، وشرح الألفية للهواري ١/ ٧، وطبقات النحاة لابن قاضي شهبة ص ١٣٥، والقلائد الجوهرية ٢/ ٥٣٣، ونفح الطيب ٢/ ٢٢٥، ٢٣٢، وكشف الظنون ٢/ ١٣٦٩.

(٢) الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك) البيتان ٩٩٩- ١٠٠٠، وقال بعض الشراح: أن المراد بالكافية هنا كافية ابن الحاجب، ورد بأنه تكلف بارد وبعيد. انظر: إرشاد السالك ٢/ ١٠٦٩، وشرح الهواري للألفية ٢/ ٣٨٣، وشرح المكودي ٢/ ٩٨٠، وشرح ابن طولون ٢/ ٤٦٤، وحاشية الصبان ٤/ ٣٥٦، والفتح الودودي ٢/ ٨٤١، وحاشية الخضري ٢/ ٢١٤.

(٣) انظر الكافية الشافية (مع شرحها) ٤/ ٢٢٥٢.

(٤) انظر: غاية النهاية ٢/ ١٨١، وبحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي).

(٥) انظر: كشف الظنون ٢/ ١٣٦٩.

(٦) وهي نسخة شستريتي، رقمها العام ٤٥٨٠، والخاص ١٢٤، كتبت سنة ٧١٨، وهي الأصل الذي اعتمد عليه محققها عبد المنعم هريدي، وهي منقولة من أصل عليه خط المؤلف.

والدافع وراء هذه الإصلاحات شعور ابن مالك بأن في بعض أبيات الكافية الشافية قصورا يجب تلافيه، ونقصاً يجب إكماله، ومن صور هذه الإصلاحات:

١. اختصار الأبيات بمثل عددها؛ بضغط ما فيها من معلومات وزيادة معلومات أخر إليها، ومن ذلك أنه غير قوله:

"أو شبهه، كأفعل التفضيل، أو (مثل) مضاف، فاقتف الذي اقتفوا
كـ (كنت أنت مثله، أو أفضلا) و(خلتني أنا أحق بالولا)
وما لذا محل إعراب، وإن تجعله ذا حرفية فهو قمن
ومبتدا يجعله بعض العرب؛ إذ للذي من بعده الرفع انتسب"

بقوله:

أو ذي تنكر منافر لـ (أل)، كـ (كنت أنت مثل زين أو أجل)
في سبقه حالا، وإن يكتنفا اسمين منكورين خلف عرفا
وما له محل إعراب لدى أئمة البصرة حيث وجدا
وقد يرى مبتدأ، وذا انتخب أن لمغايرة الثاني نسب" [(١)]

٢. اختصار الأبيات بأقل من عددها، بضغط ما فيها من معلومات وزيادة معلومات أخر إليها، وهذا يدل على وجود حشو في هذه المنظومة، ومن ذلك أنه غير قوله:

"ومثل (كان): ظل بات أضحي أصبح أمسى، (صار بشر سمحا)
وهكذا ليس وزال وبرح فتئ وانفك، وكل متضح
وألزم الأربعة الأواخرا نفيا، كـ (ما زال ابن عوف شاكرا)
ومثل (كان) (دام) بعد (ما) لدى إفهام مدة، كقول من شدا

بقوله:

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٣٩، مع الهامش (١)، وفيه البيت الرابع بهذا اللفظ وهو مكسور الوزن، ويصح بنحو (أن لمغايرته الثاني نسب)، وانظر مثالا آخر في ١/ ٤٨٩ مع هامش (٤).

"كـ (كان) ظل بات أضحي أصبحا   أمسي وصار ليس زال برحا

فتئ وانفك، وهذي الأربعة   لنفي أو مشبه نفي متبعة

ومثل (كان) (دام) بعد (ما) لدى   إفهام وقت، بعضهم في ذا شدا" [١]

٣. زيادة أبيات لزيادة معلومات ليست في المنظومة، كزيادة قوله:

"ووصله معمول غير الماض أن   وسط فهو باستباحة قمن" [٢]

وأحيانا يزيد معلومات كثيرة فيقلل الأبيات المزيدة بزيادة بيت أو بيتين وضغط أبيات أخرى وزيادة معلومات فيها، كتغييره قوله:

"في نحو (كنته) انفصالا فضلا   وعندي المختار أن يتصلا

ولاضطرار سوغوا (قد ضمنت   إياهم الأرض)، فحقق ما ثبت"

بقوله مغيرا وزائدا:

"في (كنته) و(خلتنيه) المنفصل   يختار، والمختار عندي المتصل

وقدم الأخص في اتصال   وقدمن ما شئت في انفصال

وفى اتحاد الرتبة الزم فصلا   وقد يبيح الغيب فيه وصلا

مع اختلاف ما،ونحو (قد ضمنت   إياهم الأرض) الضرورة اقتضت" [٣]

٤. التغيير من أجل دقة العبارة، ومن ذلك تغييره قوله:

"والزم لكوفيهم النصب لدى   حذف إذا ما لم يعم المبتدا"

بقوله:

"والزم لكوفيهم النصب لدى   حذف إذا لم يك (كل) مبتدا" [٤]

وتغييره قوله:

"فكان منها، و(تخذت واتخذ)   أن أفهما معنى عن الكسب انتبذ"

---

(١) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨٠- ٣٨١، مع الهامش (١)، وانظر مثالا آخر في ١/ ٤٠٢ مع هامش (١).

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/ ٤٨٩ هامش (٦).

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٨- ٢٢٩، مع الهامش (١).

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٣ مع الهامش (٤).

بقوله:

"فكان منها، و(تخذت واتخذ) لا مطلقا، فانهض ودع من انتبذ"[(١)]

٥. التغيير من أجل التصريح بالرأي، ومن ذلك تغيير قوله:

"وكونه مبتدأ واه لدى عمرو، وعده سعيد جيدا"

بقوله:

"وكونه مبتدأ لا يمتنع في مذهب الأخفش، فاسمع وأطع" [(٢)]

٦. التغيير من أجل زيادة فائدة، كالنص على الإجماع، ومن ذلك تغييره قوله:

"وحيث كان الذكر مفعولا و(كل) أو شبهه مبتدأ فاحذف ودل"

بقوله:

"وحيث كان الذكر مفعولا و(كل) مبتدأ فاحذف بإجماع ودل" [(٣)]

٧. التغيير من أجل إصلاح البيت بحذف ما فيه من حشو، ومن ذلك تغييره قوله:

"وضمن الجملة ذكر مخبر عنه بها، كـ (هند بعلها جري)"

بقوله:

"وضمن الجملة ذكر مخبر عنه، كـ (هند بعلها غير جري)" [(٤)]

٨. التغيير من أجل تحسين التمثيل، ومن ذلك تغييره قوله:

"مضارعا سم الذي يصحب (لم) وماضيا ما يقبل التا، كـ (اضطرم)"

بقوله:

"سم الذي يصحب (لم) مضارعا وماضيا ما يقبل التا، كـ (دعا)" [(٥)]

---

(١) شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٤١ مع هامش (٣)، وانظر مثالا آخر في ١/ ٣٥٣ مع هامش (١).

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٠ مع هامش (٣)، وانظر مثالا آخر في ١/ ٤٠٢ مع هامش (١).

(٣) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٣ مع الهامش (٤).

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٤٢ مع الهامش (٤).

(٥) شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٨ مع الهامش (١).

كل ذلك أقنع ابن مالك بأن إصلاح ما في الكافية الشافية من قصور قد يصعب ويطول.

أضف إلى ذلك أن الكافية الشافية لم ينقل لنا التاريخ أنها انتشرت بين طلاب العربية، فضلا عن غيرهم، ولعل ابن مالك رأى أن سبب ذلك هو طولها.

فرأى ابن مالك أن تأليف منظومة جديدة يعالج فيها الأمرين -ما في الكافية الشافية من قصور، وعدم انتشارها لطولها- أحسن وأسهل، وبخاصة أن النظم عليه سهل، طويلة ورجزه [(١)].

وما زالت الفكرة تقوى حينا بعد حين في ذهن ابن مالك، حتى تهيأت له فرصة مناسبة لتأليف هذه المنظومة، وذلك حين داهم التتار بلاد المسلمين وغزوا الشام، وامتنع الملك الناصر من الذهاب إلى هولاكو بعد أن طلبه لتقديم الطاعة له، فعزم هولاكو سنة (٦٥٧هـ) على غزو الناصر الذي كان تحت ملكه حلب ودمشق، وفي إحداهما حينئذ ابن مالك [(٢)]، فانجفل الناس منه وهربوا، ومنهم ابن مالك، الذي انجفل إلى حماة قرابة سنة (٦٥٧هـ)؛ لأنها ليست تحت ملك الناصر، بل ألقى أهلها الطاعة لهولاكو، فأمنهم وأمر عليهم حاكما [(٣)].

وذكرت قريبا أن ابن مالك ألف ألفيته في حماة قرابة سنة (٦٦٠هـ)، وعاد إلى دمشق من سنة (٦٦٠هـ) إلى (٦٦٢هـ)، أي أنه بقي في حماة من ثلاث سنوات إلى خمس، ألف فيها ألفيته.

وبذلك يتضح أن سعي ابن مالك لعلاج القصورين في الكافية الشافية هو الدافع الحقيقي له إلى تأليف الألفية، أما شرف الدين البارزي وأبوه فهما السبب المباشر الآني.

---

(١) انظر سهولة النظم عليه في: تاريخ الإسلام ٥٠/ ١١٠، الوافي بالوفيات ٣/ ٢٨٦، بغية الوعاة ١/ ١٣٠، نفح الطيب ٢/ ٢٢٤.

(٢) وقد رجحت أنه في دمشق في رحلته الثانية إليها في بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي).

(٣) انظر: البداية والنهاية ١٣/ ٢١٥، وتاريخ ابن خلدون ٥/ ٤٢٣، وانظر تفصيل ذلك في بحثي (تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي).

ومن اللافت للنظر أن بعض الأبيات التي غير بها ابن مالك الكافية الشافية نقلها بلفظها إلى الألفية، أو نقلها بتغيير قليل، ومن ذلك قوله:

وقد تم الأخص في اتصال ......" [١] البيتين

وقوله:

"كـ (كان) ظل بات أضحى أصبحا   أمسي وصار ليس زال برحا
فتئ وانفك، وهذي الأربعة   لنفي أو مشبه نفي متبعة" [٢]

ويلحظ أن ابن مالك غير الشطر الثاني من البيت الثاني في الألفية إلى (لشبه نفي أو لنفي متبعة)، فقدم المشبه على الأصل، وكان يمكن أن يتلافى ذلك بنحو(لنفي أو لشبه نفي متبعة).

ماذا بقي في الألفية من الكافية الشافية؟

بما أن الألفية مختصرة من الكافية الشافية ففيها خلاصتها ولبابها من حيث المعنى والآراء، وبحثنا هنا عما بقي من أبيات الكافية الشافية وأبوابها وفصولها في الألفية.

أما الأبواب والفصول فقد استوعب ابن مالك كثيرا منها بالاختصار، وأهمل بعضا منها، وهذا إحصاء بها.

فالأبواب ذكرها جميعا واختصرها إلا بابين أهملهما [٣]، هما: باب القسم [٤]، وباب التقاء الساكنين [٥].

وأما الفصول فأهمل منها (١٨) فصلا، هي:

- فصل في ضمير الشأن [٦].

---

(١) انظر: شرح الكافية الشافية ١/ ٢٢٨، والبيتان في ألفية ابن مالك برقم (٦٦، ٦٧).

(٢) شرح الكافية الشافية ١/ ٣٨١، والبيتان في الألفية برقم (١٤٤، ١٤٥).

(٣) هناك أبواب أدخلها في أبواب أخرى، فلم أعدها فيما حذفه.

(٤) هو في الكافية الشافية ٢/ ٨٣٣.

(٥) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢٠٠٢.

(٦) هو في الكافية الشافية ١/ ٢٣٣، وهو من فصول (المضمر).

- وفصل في الضمير المسمى فصلا [١].
- فصل في دخول الفاء على خبر المبتدأ [٢].
- وفصل في تمييز العدد بمذكر ومؤنث [٣].
- وفصل في التاريخ [٤].
- وفصل فيما يتركب من الأحوال والظروف [٥].
- وفصل في مدتي الإنكار والتذكر [٦].
- وفصل (في جمع الجمع) [٧].
- وفصل في الوقف على المهموز [٨].
- وفصل في أحكام الهمزة المفردة [٩].
- وفصل في نوادر الإعلال [١٠].
- وفصل (في إبدال ثالث الأمثال وثانيهما ياء) [١١].
- فصل (في القلب) [١٢].
- وفصل في النون الساكنة [١٣].

---

(١) هو في الكافية الشافية ١/ ٢٣٩، وهو من فصول (المضمر).

(٢) هو في الكافية الشافية ١/ ٣٧٣، وهو من فصول باب (الابتداء).

(٣) هو في الكافية الشافية ٣/ ١٦٨٧، وهو من فصول باب (العدد).

(٤) هو في الكافية الشافية ٣/ ١٦٩٠، وهو من فصول باب (العدد).

(٥) هو في الكافية الشافية ٣/ ١٦٩٢، وهو من فصول باب (العدد).

(٦) هو في الكافية الشافية ٤/ ١٧٤٤، وهو من فصول باب (الحكاية).

(٧) هو في الكافية الشافية ٤/ ١٨٨٦، ولم يسم ابن مالك الفصل، وهو من فصول باب (جمع التكسير).

(٨) هو في الكافية الشافية ٤/ ١٩٩٢، وهو من فصول باب (الوقف).

(٩) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢١٠١، وهو من فصول باب (الإبدال).

(١٠) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢١٤٨، وهو من فصول باب (الإبدال).

(١١) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢١٥٥، ولم يسم ابن مالك الفصل، وهو من فصول باب (الإبدال).

(١٢) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢١٧١، ولم يسم ابن مالك الفصل، وهو من فصول باب (الإبدال).

(١٣) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢١٩٢، وهو من فصول باب (الإدغام).

- وفصل في بناء مثال من مثال [1].
- وفصل في الأمر [2].
- وفصل (في اسم الزمان واسم المكان والمصدر الميمي) [3].
- وفصل (في اسم الآلة) [4].

ومما أهمله أيضا أنه في باب (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة) [5] ذكر تصريف تصريف الفعل الثلاثي ماضيه ومضارعه، وتصريف الأسماء المشتقة، والأول أهمله في الألفية.

ونحو ذلك فعله في فصل (في تصريف الفعل غير الثلاثي وما يتعلق به) [6]، فذكر فيه صوغ مضارع غير الثلاثي، وأبنية مصادر غير الثلاثي، وأهمل الأول في الألفية.

والظاهر أن ابن مالك أهمل هذه الأبواب والفصول؛ لأنه يرى أنها من الجزئيات التي ينبغي ألا يثقل بها في غير الكتب المبسوطة، أو لأنها مسائل قليلة الورود.

وفي الكافية الشافية أبواب ذكرها ابن مالك في الألفية ولكنه غير ترتيبها عما هو عليه في الكافية الشافية، وهي [7]:

- باب (الموصول) [8]، ذكره في الألفية بعد (اسم الإشارة)، وهو في الكافية الشافية قبل هذا الباب [9].

---

(١) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢١٩٤، وذكره بعد باب (الإدغام).

(٢) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢٢٤٢، وهو من فصول باب (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة).

(٣) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢٢٤٤، ولم يسم ابن مالك الفصل، وهو من فصول باب (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة).

(٤) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢٢٤٩، ولم يسم ابن مالك الفصل، وهو من فصول باب (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة).

(٥) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢٢١٣.

(٦) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢٩.

(٧) كلها بلفظ عناوين الألفية، وهي قد تختلف عن ألفاظ عناوين الكافية الشافية.

(٨) هو في الألفية من البيت (٨٨) إلى البيت (١٠٥).

(٩) هو في الكافية الشافية ١/ ٢٥٢.

- باب (أبنية المصادر) [1]، قدمه في الألفية فجعله بعد باب (إعمال اسم الفاعل)، وهو في الكافية الشافية في آخرها موزعا في فصول باب (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة) [2].
- باب (أبنية اسم الفاعل والصفات المشبهة بها) [3]، قدمه في الألفية فجعله بعد باب (أبنية المصادر) التالي لباب (إعمال اسم الفاعل)، وهو في الكافية الشافية في آخرها موزعا في فصول باب (في تصريف الأفعال والأسماء المشتقة) [4].
- باب (الإخبار بالذي وبالألف واللام) [5]، قدمه في الألفية، فجعله بعد باب (أما ولولا ولوما)، وقبل باب (العدد)، وهو في الكافية الشافية باسم باب (الإخبار بالذي وفروعه) [6]، بعد باب (المقصور والممدود).
- باب (كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا) [7]، قدمه في الألفية، فجعله بعد باب (المقصور والممدود)، وهو في الكافية الشافية باسم باب (كيفية التثنية وجمعي التصحيح) [8]، بعد باب (الإخبار بالذي وفروعه).
- باب (الوقف) [9]، قدمه في الألفية، فجعله بعد باب (النسب) وقبل باب (الإمالة). وهو في الكافية الشافية بعد باب (الإمالة) [10].

---

(١) هو في الألفية من البيت (٤٤٠) إلى البيت (٤٥٦).

(٢) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢١، ٤/ ٢٢٣٤.

(٣) هو في الألفية من البيت (٤٥٧) إلى البيت (٤٦٦).

(٤) هو في الكافية الشافية ٤/ ٢٢٢٢، ٤/ ٢٢٢٦- ٢٢٢٩، ٤/ ٢٢٤١.

(٥) هو في الألفية من البيت (٧١٧) إلى البيت (٧٢٥).

(٦) هو في الكافية الشافية ٤/ ١٧٧٠.

(٧) هو في الألفية من البيت (٧٧٨) إلى البيت (٧٩٠).

(٨) هو في الكافية الشافية ٤/ ١٧٧٩، وهو فيها عام للتثنية وجمعي التصحيح.

(٩) هو في الألفية من البيت (٨٨١) إلى البيت (٨٩٩).

(١٠) هو في الكافية الشافية ٤/ ١٩٧٩.

والظاهر أن ابن مالك غير ترتيب هذه الأبواب من أجل جمع مسائل الباب في مكان واحد، وجمع الأشباه معا، وهذا واضح في تقديمه بابي (أبنية المصادر) و(أبنية اسم الفاعل والصفات المشبهة بها)، وجعلهما بعد كلامه على إعمال المصدر وإعمال اسم الفاعل، وفي تقديمه باب (كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً)، وجعله بعد باب (المقصور والممدود).

وربما قدم الباب ليخرجه من التصريف إلى النحو، كتقديمه بابي (الإخبار بالذي والألف واللام) و(الوقف) من أبواب التصريف، وتقديمهما إلى أبواب النحو.

أما الأبيات فقد أبقى ابن مالك في الألفية أبياتا كثيرة بلفظها من الكافية الشافية، وأبياتا أخرى غير فيها قليلا كلمة أو كلمتين، وأشطرا كاملة، وهذا إحصاء بها.

أما الأبيات التي أبقاها بلفظها في الألفية من الكافية الشافية فـ (٢٢٣) بيتا [(١)]، وقد ميزتها في التحقيق بجعل أرقامها باللون الأحمر، وهذه أرقامها: ٣٠، ٦٦، ٦٧، ١٤٤، ١٥٢ [(٢)]، ١٩٥، ٢٠٥، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٣٠٩، ٣١٤، ٣١٥، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٨، ٣٣٠، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٣،٣٤٤، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٤، ٣٦٤، ٣٦٦، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٧، ٣٨٣، ٣٨٥، ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤٢٣، ٤٢٨، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٧٠، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٨، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٧، ٥٠٩، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٨، ٥٣٣، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٧٧،

---

(١) في نفح الطيب ٢/ ٢٣٢: (وكثير من أبياتها [الكافية الشافية] فيها و[الألفية] بلفظها).

(٢) شطره الأول من البيت نفسه، وأما الشطر الثاني فمن بيت أهمله ابن مالك من باب (الحروف الناصبة الاسم الرافعة الخبر).

٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٦، ٥٨٩، ٦٠٢، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٥٥، ٦٨٠، ٦٨٢، ٦٨٥، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩٢، ٦٩٤، ٦٩٩، ٧٢٣، ٧٢٥، ٧٣٠،٧٢٩، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٥١، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٨، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٧، ٧٧٩، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٩، ٧٩٣، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٨٠٠، ٨٠٥، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٩، ٨٢٥، ٨٢٧، ٨٢٩، ٨٣٦، ٨٤٢، ٨٤٤، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٥١، ٨٦٦، ٨٧٣، ٨٧٥، ٨٨٦، ٨٨٩، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٥، ٨٩٧، ٩٠١، ٩١١، ٩١٢، ٩١٤، ٩١٨، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٦، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٦٨، ٩٧٢، ٩٧٤، ٩٧٦، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٥، ٩٨٩، ٩٩٤، ٩٩٨.

وأما الأبيات التي أبقاها في الألفية من الكافية الشافية مع تغيير يسير ف (١٠٦) أبيات، وهذه أرقامها: ٨٢، ١٤٥، ١٧٠، ٢٠٤، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٤، ٢٦٦، ٢٦٨، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٩٠، ٢٩٤، ٣٠١، ٣٢٩، ٣٣٧، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦١، ٣٦٥، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٨٤، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٤، ٤١١، ٤١٤، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٧١، ٤٧٩، ٤٩٠، ٤٩٤، ٥٠٨، ٥١٠، ٥٢٢، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٤١، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٩، ٥٥١، ٥٥٧، ٥٨٣، ٥٨٥، ٥٨٨، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٦، ٦٠٣، ٦٠٩، ٦١٥، ٦١٦، ٦٤٠، ٦٥٠، ٦٥٨، ٦٦٢، ٦٨٧، ٦٩٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧١٥، ٧٢٦، ٧٣٧، ٧٥٠، ٧٥٢، ٧٥٦، ٧٥٩، ٧٦٣، ٧٦٨، ٧٨٨، ٨٢٠، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٣١، ٨٧٢، ٨٧٤، ٨٧٦، ٩٠٢، ٩١٠، ٩٢٢، ٩٢٩، ٩٤٦، ٩٥٠، ٩٥٤، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٨٤، ٩٩٠، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧.

وأما الأشطر التي أبقاها بلفظها في الألفية من الكافية الشافية ف (٢٨) شطرا، وهذه أرقامها [1]: ١٣٨/ ١، ١٩٠/ ١، ٢٣١/ ١، ٢٣٧/ ٢، ٢٧٢/ ١، ٢٩٢/ ٢، ٣٢٥/ ٢، ٣٣١/ ١، ٣٣٤/ ١، ٣٧٩/ ١، ٣٨٦/ ١، ٥٥٦/ ١، ٥٧٣/ ١، ٦٥٢/ ١، ٦٨٨/ ١، ٧٠٦/ ١، ٧١٠/ ١، ٧٢٤/ ١، ٧٦١/ ١، ٨٠١/ ١، ٨٢٢/ ١، ٨٤٣/ ١، ٨٧٨/ ١، ٨٨٣/ ١، ٨٩٠/ ١، ٨٩٣/ ١، ٩٢٧/ ١، ٩٣٧/ ١.

وهذا إحصاء لأبواب الألفية وفصولها، وكم فيها من الأبيات التي استعان فيها ابن مالك بأبيات الكافية الشافية [2]:

(المقدمة) ٧/ ٠، الكلام وما يتألف منه٧/ ٠ ، المعرب والمبني ٣٧/ ١، النكرة والمعرفة ٢٠/ ٢، العلم ١٠/ ٠، اسم الإشارة ٦/ ١، الموصول ١٨/ ٠، المعرف بأداة التعريف ٧/ ٠، الابتداء ٣٠/ ١، كان وأخواتها ١٥/ ٣، ما ولا ولات وإن المشبهات بليس ٦/ ٠، أفعال المقاربة ١٠/ ١، إن وأخواتها ٢٣/ ٢، لا التي لنفي الجنس ٩/ ٢، ظن وأخواتها ١٤/ ٠، أعلم وأرى ٥/ ٠، الفاعل ١٧/ ٩، النائب عن الفاعل ١٣/ ٩، اشتغال العامل عن المعمول ١٢/ ١٢، تعدي الفعل ولزومه ١١/ ٥، التنازع في العمل ٨/ ٧، المفعول المطلق ١٢/ ٣، المفعول له ٥/ ١، المفعول فيه ٨/ ١، المفعول معه ٥/ ٢، الاستثناء ١٦/ ٩، الحال ٢٤/ ١٤، التمييز ٨/ ٣، حروف الجر ٢١/ ١١، الإضافة ٣٥/ ١٣، المضاف إلى ياء المتكلم ٤/ ٣، إعمال المصدر ٤/ ٣، إعمال اسم الفاعل ١٢/ ٨، أبنية المصادر ١٧/ ٠، أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ١٠/ ٠، الصفة المشبهة باسم الفاعل ٧/ ٤، التعجب ١١/ ٦، نعم وبئس وما جرى مجراهما ١١/ ٤، أفعل التفضيل ١٠/ ٣، النعت ١٤/ ١١، التوكيد ١٤/ ٧، العطف ٦/ ٠، عطف النسق ٢٥/ ١٧، البدل ٨/ ٢، النداء ١٢/ ٥، فصل ٧/ ٤، المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ٣/ ٢،

(١) الرقم الأول للبيت، والرقم الثاني للشطر.

(٢) الرقم الأول لعدد أبيات الباب، والرقم الثاني لعدد الأبيات التي استعان فيها ابن مالك بأبيات الكافية الشافية.

أسماء لازمت النداء ٣/ ١، الاستغاثة ٣/ ٠، الندبة ٧/ ٥، الترخيم ١٢/ ٦، الاختصاص ٢/ ٠، التحذير والإغراء ٥/ ٠، أسماء الأفعال والأصوات ٨/ ٢، نونا التوكيد ١٤/ ١١، ما لا ينصرف ٢٧/ ٥، إعراب الفعل ١٩/ ٩، عوامل الجزم ١٤/ ٥، فصل لو ٣/ ١، أما ولولا ولوما ٥/ ١، الإخبار بالذي والألف واللام ٩/ ٣، العدد ٢٠/ ١٣، كم وكأين وكذا ٤/ ٠، الحكاية ٨/ ٧، التأنيث ١٣/ ٥، المقصور والممدود ٧/ ٥، كيفية تثنية المقصور والممدود ١٣/ ٥، جمع التكسير ٤٢/ ٢٠، التصغير ٢٢/ ٧، النسب ٢٦/ ٧، الوقف ١٩/ ٩، الإمالة ١٥/ ٦، التصريف ٢٣/ ٨، فصل في زيادة همز الوصل ٥/ ٢، الإبدال ٢١/ ٦، فصل ٢/ ٢، فصل ١٠/ ٣، فصل ١٠/ ٦، فصل ٢/ ٠، فصل ٣/ ٢، الإدغام ٨/ ٥، (الخاتمة) ٤/ ٠.

ويظهر مما أبقاه ابن مالك في الألفية من الكافية الشافية أنه بذل في أول الألفية جهداً كبيراً، فكان اختصاره اختصارا معنويا، فينشئ أبياتا جديدة يختصر فيها أكثر ما في الكافية الشافية، حتى لا يكاد يفوتك شيء ذو بال منها، وهذا واضح من ندرة استعانته بأبيات الكافية الشافية أو أشطرها، فمن أول الألفية إلى باب (أعلم وأرى) [1] لم يستعن من الكافية الشافية إلا بـ (١٢) بيتا [2].

ثم نجد ابن مالك بعد ذلك يضعف عن بعض العمل، وأحيانا عن أكثر العمل، ففي باب الفاعل (التالي لباب أعلم وأرى) نجد أكثر الأبيات استعان فيها ابن مالك بالكافية الشافية، وفي باب (النائب عن الفاعل) بعده نجد أغلب الأبيات هكذا، وفي باب (اشتغال العامل عن المعمول) بعدهما نجد جميع الأبيات من الكافية الشافية.

ويبقى ابن مالك إلى آخر الألفية مراوحا بين الاختصار اللفظي والاختصار المعنوي، فينشط أحيانا حتى يجعل بعض الأبواب خالية تماما من أبيات الكافية الشافية،

---

(١) وأبياتها من (١) إلى (٢٢٤)

(٢) سبعة بلفظها الكامل، وأربعة بأغلب لفظها، وبيتان أخذ منها شطرين.

كأبواب (أبنية المصادر) و(أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها) و(الاستغاثة) و(التحذير والإغراء)، ويفتر أحيانا حتى يجعل بعض الأبواب غالب أبياتها من الكافية الشافية، كأبواب (النعت) و(عطف النسق) و(الندبة) و(نوني التوكيد) و(العدد) و(الحكاية).

هذا ما بقي من الكافية الشافية في الألفية، أما الألفية فلم أجد فيها بابا أو فصلا زائدين عما في الكافية الشافية.

الفصل الثاني: طبعاتها وتحقيقها ومخطوطاتها:

طبعاتها، وتحقيقها:

أقدم طبعات ألفية ابن مالك كانت في القرن الثالث عشر، والذي علمته منها:

١. طبعة الدار السلطانية، في باريس، سنة (١٢٤٩هـ)، عن مؤسسة دعم الترجمة الشرقية في بريطانيا وإيرلندا، بعناية الفرنسي سلفستر دي ساسي.
٢. طبعة المطبعة الأميرية، في بولاق، سنة (١٢٥١هـ)، ثم (١٢٥٣هـ).
٣. طبعة لايبسك، سنة (١٢٦٨هـ)، بعناية الألماني ديتريسي.
٤. طبعة مطبعة المدارس، في القاهرة، سنة (١٢٩٠هـ).

ثم كثرت طبعاتها في القرن الرابع عشر، وقرننا الخامس عشر، حتى صار من العسير تتبعها وحصرها [(١)].

وأنا لا أعرف من هذه الطبعات طبعة محققة على نسخ خطية عالية، بل لا أعرف طبعة محققة على نسخ خطية، على طول بحثي وسؤالي عن ذلك.

(١) انظر كثيرا منها في: اكتفاء القنوع ٣٠١، ومعجم المطبوعات العربية والمعربة ١/ ٢٣٣، والمعجم الشامل لصالحية ٥/ ١٨، و(ألفية ابن مالك، منهجها وشروحها) د. غريب عبد المجيد نافع ص ١٨٤.

ولا شك أن الطبعات القديمة كانت على نسخة خطية، ولكنها لم تكن على عدة نسخ عالية، مع بيان فروق النسخ؛ لأن غاية الطبعات الأوربية للألفية نقل الكتاب إلى الغربيين، لا تحقيقه، أما الطبعات العربية فلم تكن تذكر النسخة التي طبع الكتاب عليها.

أما الطبعات بعد ذلك فهي في الغالب منقولة من الطبعات المتقدمة؛ لأنها إما طبعات مدرسية وإما تجارية، حتى التي كتب على غلافها إنها محققة.

أما متن ألفية ابن مالك مع شروحها التي حققت فليس فيها -فيما أعلم- تحقيق حرص صاحبه على تحقيق متن الألفية على نسخ عالية خاصة بها، بل أفضلهم حالا من كان حريصا على إثبات لفظ الألفية كما هو في مخطوط الشرح، وبيان فروق نسخ الشرح – إن كان له نسخ- في ألفاظ الألفية، وكانت نسخه الخطية أو بعضها عالية، ومن هؤلاء: سدني كلازر في تحقيقه لمنهج السالك لأبي حيان، ومحققو شرح الشاطبي للألفية، وفاطمة الراجحي في تحقيقها لشرح المكودي، إلا أن الأخيرة كثيرا ما تثبت في متن الألفية ما في النسخ المتأخرة، وتجعل ما في النسخة القديمة (الأصل عندها) في الهامش، مع أنه يخالف أحيانا ما شرح عليه المكودي، وما نقل عنه، وحجتها في ذلك غالبا أن ما أثبتته هو الذي في (الألفية)، وتعني بالألفية الألفية المطبوعة!

ومن المحققين من كانت خدمته لمتن الألفية ضعيفة، فبعضهم تجرأ وغير لفظ الألفية الذي في النسخ من أجل موافقة الألفية المطبوعة غير المحققة! وبعضهم أثبت في متن الألفية ما يخالف شرح الشارح، وهذا كثير، ولكن أكثر المحققين حينئذ لا يبين السبب، أهو تصرف منه وجرأة على تغيير ما في النسخ ليوافق الألفية المطبوعة غير المحققة؟ أم هو كذلك في نسخ التحقيق، فيكون من تصرف النساخ؟ وعلى كل حال المحقق مؤاخذ في الصورتين؛

أما في الأولى فلعدم أمانته في التحقيق وجرأته على النص، وأما في الثانية فلعدم انتباهه لمعارضة لفظ الألفية للفظ الشرح وعدم تعليقه على ذلك، ومن الأمثلة على ذلك [1]:

– قول ابن مالك في البيت (٢) من الألفية:

(مصليا على الرسول المصطفى)

غير كثير من المحققين [2] كلمة (الرسول) الواردة في جميع نسخ الألفية العالية إلى (النبي)؛ وحجتهم في ذلك أنه الموافق للألفية المطبوعة.

– وفي قول ابن مالك في البيت (٧٣) من الألفية:

(وشدقم وهيلة وواشق)

أثبت محقق شرح ابن طولون البيت بلفظ (وشذقم) بالذال لا بالدال، مع أن ابن طولون يقول في شرحه: "و (شدقم) –بفتح الشين والقاف، وبينهما دال مهملة –) [3].

– وفي قول ابن مالك في البيت (١٧٥) من الألفية:

(كان زيدا عالم بأني)

أثبت محقق شرح ابن الجزري البيت بلفظ (كإن)، مع أن ابن الجزري يقول في شرحه: ف (كأن زيدا عالم) مثال (كأن)"] [4]، فنسخته (كأن) لا (كإن)، وهي رواية.

– وقول ابن مالك في البيت (٢٧٩) من الألفية:

(واختار عكسا غيرهم ذا أسرة))

---

(١) انظر التعليق على جميع أبيات هذه الأمثلة في تحقيقي لألفية ابن مالك، وانظر أمثلة أخرى في: شرح المرادي ٣/ ١٥٩٧– وشرح البرهان بن القيم ٢/ ٥٩٠– وشرح الهواري ٢/ ١٤٧، ٤/ ٧، وشرح ابن طولون ٢/ ٩/، ٥٢.

(٢) منهم: محقق شرح ابن الناظم ص ١٨، وقال: [في الأصل (الرسول)]، والمرادي ١/ ٢٦٢، والبرهان بن القيم ١/ ٧٢، وقال: [و(النبي) هو المشهور المتداول]– والمكودي ١/ ٧٥، وذكرت المحققة أن (الرسول) وارد في خمس نسخ منها الأصل، وأما (النبي) فوارد في نسختين متأخرتين جدا، ومع ذلك أثبتت في المتن (النبي)؛ لأنه المثبت في الألفية المطبوعة!

(٣) شرح ابن طولون ١/ ١١٦، ١١٩.

(٤) شرح ابن الجزري (كاشف الخصاصة) ص ٥٧.

أثبت محقق شرح الهواري البيت هكذا، مع أن رواية الهواري (ذو أسرة)، ونص عليها في شرحها، فقال: "و(ذو) صفة لـ (غير)"] [1].

– وقول ابن مالك في البيت (٣٠٠) من الألفية:

(فاجرره بالحرف، وليس يمتنع)

أثبت محقق شرح الهواري البيت هكذا، وقال في الهامش: "في المخطوطات (أ، ب، ج) [أي في جميع النسخ] (فاجرره باللام) .... والمطلوب أن يقول (فاجرره بالحرف)؛ وذلك لموافقة نص الألفية" [2]، مع أن (فاجرره باللام) رواية الهواري وغيره، وعليها شرحه ونسخ كتابه! ومثله فعل محقق شرح ابن طولون، مع أن ابن طولون يقول في شرحه: ((وإنما اقتصر على اللام....)) [3]، أي أن الذي في الألفية (باللام)، لا (بالحرف).

– وقول ابن مالك في البيت (٣١٦) من الألفية:

(ما استثنت (الا) مع تمام ينتصب)

أثبت محقق شرح الهواري البيت هكذا، مع أن شرح الهواري على رواية (عن تمام)، وقال: "ومعنى (عن تمام)...." [4]، وهي روايته ورواية غيره كالشاطبي.

– وفي قول ابن مالك في البيت (٣٩٦) من الألفية:

((وبعض ذا قد يأت لفظا مفردا))

أثبت محقق شرح ابن طولون البيت بلفظ (ذي) بدلا من (ذا)، مع أن ابن طولون أعاد البيت في الشرح بلفظ (ذا) [5].

– وفي قول ابن مالك في البيت (٥٠٣) من الألفية:

---

(١) شرح الهواري ٢/ ١٩٤.

(٢) شرح الهواري ٢/ ٢٢٤، هامش (١).

(٣) شرح ابن طولون ١/ ٣٧٨.

(٤) شرح الهواري ٢/ ٢٦٠.

(٥) انظر: شرح ابن طولون ١/ ٤٦١.

(...ولدى إخبار التقديم نزرا وردا)

أثبت محقق شرح الهواري البيت هكذا، مع أنه ذكر أن الوارد في نسختين من ثلاث كلهن متأخرات غير عاليات (وجدا)، وهي رواية الهواري، وعليها شرح، فقال: (وقد نبه المصنف على قلة التقديم مع الإخبار بقوله: (نزرا وجدا) [١].

- وفي قول ابن مالك في البيت (٥١٠) من الألفية:

(وانعت بمشتق كصعب وذرب)

أثبت محقق شرح البرهان بن القيم البيت بلفظ (ذرب)، مع أن ابن القيم فسره بأنه (الماهر في الأمور) [٢]، وهذا تفسير الدرب بالدال المهملة، وهي روايته ورواية غيره، أما الذرب بالذال المعجمة فهو الحاد من كل شيء، ومثله فعل محقق شرح ابن طولون [٣]، ونحوهما فعل محقق شرح ابن الجزري [٤].

- وفي قول ابن مالك في البيت (٥٤٣) من الألفية:

(فاعطف بواو لاحقا أو سابقا)

أثبت محقق شرح المرادي البيت بتقديم (سابقا) على (لاحقا)، مع أن المرادي قدم في الشرح اللاحق على السابق [٥]، ومثله فعلت محققة شرح المكودي مع أن المكودي يقول: "و(لاحقا) مفعول بـ (اعطف)، و(سابقا أو مصاحبا) معطوفان عليه" [٦].

- وفي قول ابن مالك في البيت (٥٨١) من الألفية:

(والضم إن لم يل الابن علما ويل الابن علم قد حتما)

---

(١) شرح الهواري ٣/ ٢١٣.

(٢) شرح ابن القيم ٢/ ٥٩٢.

(٣) انظر: شرح ابن طولون ٢/ ٥٤.

(٤) انظر: شرح ابن الجزري (كاشف الخصاصة) ص ٢٢٥، وفيه: [و(درب) من (الدربة)]، وصحفها المحقق إلى "و(ذرب) من(الذربة)]!

(٥) انظر: شرح المرادي (توضيح المقاصد والمسالك) ٢/ ٩٩٦.

(٦) شرح المكودي ٢/ ٥٦٢.

أثبت محقق شرح ابن طولون البيت بلفظ (أو يل) بدل (ويل)، وذكر في الهامش أن الذي في المخطوط (ويل)، وغيره ليوافق الألفية المطبوعة! مع أن لفظ (ويل) هو الموافق للشرح [١].

– وفي قول ابن مالك في البيت (٦٢٢) من الألفية:

([إياك والشر] ونحوه نصب محذر بما استتاره وجب)

أثبت محقق شرح الهواري البيت هكذا، ورواية الهواري التي شرح عليها، ونقلت عنه (نصب محذرا)، فقال: [يعني: نصب (إياك) ونحوه في حال كونه محذرا، بفعل لا يجوز إظهاره، فـ (محذرا) اسم مفعول، وهو حال من (إياك) في البيت] [٢].

– وفي قول ابن مالك في البيت (٦٧٦) من الألفية:

(ارفع مضارعا أذا يجرد من جازم وناصب، كتسعد)

أثبت محقق شرح البرهان بن القيم البيت بتقديم (ناصب) على (جازم)، مع أن ابن القيم يقول: (وقدم الجازم لكونه من خصائص الفعل) [٣]، ومثله محقق شرح ابن طولون [٤].

وبسبب عدم تحقيق ألفية ابن مالك تحقيقا علميا يبين اختلاف نسخها في ألفاظها، وبسبب انتشار طبعات للألفية غير محققة، واعتماد المحققين على هذه الطبعات: تعجل بعض المحققين في إصدار أحكام على ألفاظ وردت للألفية فيما يحققون، فحكموا عليها بأنها تصحيف، أو خطأ، أو مخالفة لما في الألفية، ومن أمثلة ذلك:

– في قول ابن مالك في البيت (١٢٥) من الألفية:

---

(١) انظر: شرح ابن طولون ٢/ ١١٦، وجاء في المطبوع من شرح الأشموني ٣/ ١٠٩ (أو يل)، مع أن الصبان يقول في حاشيته: [معطوف على (يل) الأول، والواو فيه بمعنى (أو)].

(٢) شرح الهواري ٤/ ٥٦.

(٣) شرح البرهان بن القيم (إرشاد السالك) ٢/ ٧٦٢- ٧٦٣.

(٤) انظر: شرح ابن طولون ٢/ ٢٠٢- ٢٠٣.

(ما لم تفد، ك (عند زيد نمرة)

في شرح ابن طولون (يفد)، فأثبت المحقق بدلها (تفد) بالتاء، وقال: (في الأصل (يفد)، انظر الألفية) [1]،مع أنهما روايتان للبيت.

- وفي قول ابن مالك في البيت (١٣٠) من الألفية:

(كذا إذا ما الفعل، كان خبرا)

في شرح ابن طولون (خبرا)، فغيره المحقق إلى (الخبرا)، وقال: (في الأصل (خبرا)، انظر الألفية) [2]، وهما روايتان.

- وفي قول ابن مالك في البيت (١٨٤) من الألفية:

(ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا ولا من الأفعال ما ك (رضيا)

جاء البيت في شرح المكودي (ذا اللام)، فغيرت المحققة (ذا) إلى (ذي)، وقالت: (في الأصل (ذا)، وما أثبت هو الصواب، كما في الألفية) [3]، وهي رواية للبيت.

- وفي قول ابن مالك في البيت (٢٥٩) من الألفية:

(ما قبله معمول ما بعد وجد)

كذا ورد البيت في شرح المكودي، فغيرت المحققة (قبله معمول ما) إلى (قبل معمولا لما)، وقالت: أن ما في الأصل (تحريف) [4]، مع أنه رواية الأكثرين.

وكذا ورد في شرح ابن طولون، فاضطرب المحقق في لفظ البيت، فأثبته بلفظ (ما قبله معمولا لما بعد وجد)، وهذا خلط بين روايتين للبيت، كما أنه يكسر وزن البيت، فالرواية الأولى هي المذكورة في أول المسألة، والثانية (ما قبل معمولا لما بعد وجد)، وذكر أن

(١) شرح ابن طولون ١/ ١٨٨، هامش ٥.

(٢) شرح ابن طولون ١/ ١٩٢، هامش ٣.

(٣) شرح المكودي ١/ ٢٣٠، هامش ٧.

(٤) شرح المكودي ١/ ٢٩٣، هامش ٢.

في أصل المخطوطة (معمول ما) فجعله (معمولا لما)؛ ليوافق الألفية، أي المطبوعة! أما (قبله) فأبقاها بلفظها لوجودها في بعض الشروح، فحدث الخلط والكسر [1].

– قول ابن مالك في البيت (٤٠٠) من الألفية:

[إفراد (إذا)، وما كـ (إذ) معنى كـ (إذ)]

في شرح المكودي (إفراده) بدل (إفراد إذ)، فأثبتت المحققة (إفراد إذ)، وقالت في الهامش: (في الأصل (إفراده)، تحريف) [2]، وهي رواية للبيت.

– وفي قول ابن مالك في البيت (٥٠٣) من الألفية:

(....ولدى إخبار التقديم نزرا وردا)

في شرح البرهان بن القيم هكذا، فأثبت المحقق (نزرا وجدا)، وقال في الهامش: (وقوله: (وجدا) يخالف ما في متن الألفية وشروحها، فالذي فيها وفي شروحها (وردا) [3]، وهى رواية للبيت.

– وفي قول أبن مالك في البيت (٦٧٨) من الألفية:

(.... واعتقد تخفيفها من (أن)، فهو مطرد)

في شرح البرهان بن القيم: [تخفيف (أن) من (أن)]، وعلق المحقق قائلا: (الذي اطلعت عليه من متون الألفية وشروحها فيه (تخفيفها) [4]، وهي رواية للبيت.

– وفي قول ابن مالك في البيت (٧١٥) من الألفية:

(وبهما التحضيض مز، وهلا ألا ألا، وأولينها فعلا)

كذا في شرح ابن طولون، فغير المحقق لفظ (فعلا) إلى (الفعلا)، وقال: (في الأصل (فعلا)، انظر: الألفية) [1]، مع أن (فعلا) رواية الأكثرين.

---

(١) انظر: شرح ابن طولون ١/ ٣٤٣، هامش ٥، ٦.

(٢) شرح المكودي ١/ ٤٢٧، هامش ٨، وقد نقل رواية المكودي هذه صاحب الفتح الودودي ٢/ ٣٥٥.

(٣) شرح البرهان بن القيم (إرشاد السالك) ١/ ٥٨٨، هامش ١.

(٤) شرح البرهان بن القيم (إرشاد السالك) ٢/ ٧٦٣، هامش ٣.

- وفي قول ابن مالك في البيت (٧٣٧) من الألفية:

(وإن أضيف عدد مركب يبقى البنا، وعجز قد يعرب)

كذا في شرح ابن طولون، فغير المحقق لفظ (يبقي) إلى (يبق)، وقال: (في الأصل (يبقى)، انظر: الألفية) [٢]، مع أن (يبقى) رواية الأكثرين.

- قول ابن مالك في البيت (٩٨٠) من الألفية:

(وحذفها بالنقل ربما عرض)

في شرح ابن الجزري (نادرا عرض)، فأثبت المحقق (ربما عرض)، وقال في الهامش: (في الأصل: [نادرا عرض]) [٣]، وهي رواية للبيت.

وبسبب عدم تحقيق ألفية ابن مالك تحقيقا علميا يبين اختلاف نسخها في ألفاظها، وبسبب انتشار طبعات للألفية غير محققة، واعتماد المحققين على هذه الطبعات: تابع كثير من طابعي ألفية ابن مالك وضابطيها في الشروح ومحققي شروحها هذه الطبعات في ضبط بعض ألفاظ الألفية على غير وجهها، وسأكتفي هنا بذكر مثالين على ما خالفت فيه هذه الطبعات -ومن تابعها- ما اتفقت عليه نسخ الألفية العالية:

- في قول ابن مالك في البيت (٤٤٨) من الألفية:

(وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره،كـ (قدس التقديس).

هكذا في نسخ الألفية، ولكن الذي في أغلب طبعات الألفية وشروحها المحققة (مصدره) بالجر [٤].

- وفي قول ابن مالك في البيت (٦١٥) من الألفية:

(١) شرح ابن طولون ٢/ ٢٥٣، هامش ٥.

(٢) شرح ابن طولون ٢/ ٢٧٢، هامش ٢.

(٣) شرح ابن الجزري (كاشف الخصاصة) ص ٤١٧، هامش ١.

(٤) انظر: شرح ابن الناظم ص ٤٣٥، وشرح البرهان بن القيم ١/ ٥٤٣، وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٢٥٦، والفتح الودودي ١/ ٣٩٧.

(وإن نويت بعد حذف ما حذف   فالباقي استعمل بما فيه ألف).

هكذا في نسخ الألفية بتنوين (حذف)، ولكن الذي في أغلب طبعات الألفية وشروحها المحققة (حذف ما حذف) بالإضافة [1].

مخطوطاتها:

لا تكاد مكتبة تخلو من نسخ مخطوطة لألفية ابن مالك، بله نسخة، حتى صار من العسير الاطلاع على جميع هذه النسخ.

وقد حاولت تتبع أهم نسخ ألفية ابن مالك المخطوطة، ولكني -مع الأسف- لم أقف على نسخ تامة العلو للألفية، كنسخة بخط ابن مالك، أو بخط أحد تلاميذه وعليه إجازته، مع اشتهار نسخة بخط بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك [2]، وقد قابل ابن هشام عليها نسخته (أ).

وأهم النسخ هي التي تتميز بإحدى الميزات الآتية:

١. تقدم زمان نسخها، وقد وقفت عند نهاية القرن الثامن، إلا نادرا.

٢. التي بخط عالم نحوي.

٣. التي عليها إجازة لعالم نحوي، أو خط عالم نحوي.

٤. التي نقلت من أصل عال ولو كانت متأخرة.

والنسخ التي حققت عليها ألفية ابن مالك مما يتوافر فيها بعض هذه الميزات ست نسخ، وهذا بيان بها:

النسخة الأولى نسخة (أ):

وهي بخط ابن هشام النحوي المشهور، صاحب المغني وأوضح المسالك.

---

(١) انظر: شرح البرهان بن القيم ٢/ ٧٠٣، وشرح المكودي ٢/ ٦٣١، وشرح ابن طولون ٢/ ١٤٦، والفتح الودودي ٢/ ٤٥٣.

(٢) انظر كلاما على هذه النسخة في الكلام على الأبيات: ٧٣٦، ٨٨٨، ٩٦٨، وانظر: حاشية الصبان ٤/ ٢٣٦، والفتح الودودي ٢/ ٨١٠، وحاشية الخضري ٢/ ٢٠١، وإني لأرجو من كل من يعرف نسخة تامة العلو أو عالية للألفية أن يتكرم بإخباري بها، وله الشكر الموفور، وحقه في ذكر فضله مكفول.

وهي محفوظة في المكتبة السليمانية بإسطنبول، وقفية رئيس الكتاب برقم ١٠٣٩، في ٤٣ق× ١٣س.

كتب في صفحة عنوانها (الخلاصة في النحو)، وفيها أيضا تملكات وفوائد عدة، وفي آخرها كتب: (نجزت الخلاصة بحمد الله تعالى وعونه على يد عبد الله بن يوسف ابن هشام عفا الله تعالى عنه، في شهر ربيع الأول، سنة اثنتين وثلاثين وسبعمائة) [(١)].

وقد تفاوت اهتمام ابن هشام بنسخته، فأحيانا يهتم بالأبيات، فيوضحها ويضبطها، وأحيانا يهمل الضبط، وربما أهمل نقط الحروف، ويذكر أحيانا فوارق نسخة أو نسخ أخرى على الحواشي، أهمها نسخة بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، وله عدة عبارات تثبت هذه المقابلة، منها قوله: (نسخة ابن النحاس بالواو) [(٢)]، وقوله: (ويوجد بخط بعض الناس بصاد، وليس بجيد، هو ابن النحاس) [(٣)].

وقد ذكر هذه النسخة الصبان في حاشيته، وابن حمدون في الفتح الودودي [(٤)].

النسخة الثانية نسخة (ب):

وعليها إجازة من أبي حيان النحوي، صاحب التذييل والتكميل.

وهي محفوظة في مكتبة عارف حكمت في المدينة النبوية، برقم (٨٠/ ٤١٥)، في ٦٢ق× ٩س وليس عليها اسم ناسخها، ولا تاريخ نسخها، ولكنها متقدمة بدليل خطها وتاريخ إجازتها الآتية.

وجاء في صفحة عنوانها (كتاب الخلاصة في النحو)، وفيها أيضا فوائد وتملكات غير مؤرخة سوى واحدة حال تآكل أطراف الورقة دون معرفة تاريخها.

---

(١) نسخة (أ) من ألفية ابن مالك ٤٢ب.

(٢) حاشية نسخة (أ) ٣٢أ.

(٣) حاشية نسخة (أ) ٣٨أ.

(٤) انظر: حاشية الصبان على الأشموني ٤/ ٢٢٣، والفتح الودودي ٢/ ٨١٠.

وعلى حواشيها تعليقات متوسطة الكثرة، بخطوط مختلفة، بعضها بخط الناسخ، وأخرى متأخرة لنقلها عن ابن هشام والمكودي والسيوطي، وهي غير معزوة سوى واحدة كتب في آخرها: (هـ حيان)، وهو إشارة إلى العزو إلى أبي حيان، وهو صاحب الإجازة.

وعلى حواشيها أيضا بيان لبعض فوارق نسخة أو نسخ أخرى للألفية، ولكنها بغير خط الناسخ، وفيها نظام التعقيبة، ولكن بغير خط الناسخ.

وأكبر إشكال في المخطوط أن أحد المطلعين عليه تجرأ عليه فغير بعض كلماته، وغالب هذه التغييرات واضحة، واللفظ السابق قبل التغيير واضح، وليست هذه التغييرات بخط ناسخ النسخة للمجاز له من أبي حيان؛ لأنها تخالف خطه في الإجازة.

وهي غاية في الدقة والعناية، وبلغ الأمر بكاتبها أن كتب الألفية بما يشبه كتابة المصحف، من وضع علامات الإدغام والإقلاب....

ومن دقته أنه كتب القوافي المقيدة بحركاتها، وفوق الحركات سكون، فيدل بالسكون على أنها قافية مقيدة، والحركة تبين حق الكلمة لو كانت في درج الكلام، ومثل ذلك فعل أبو حيان في إجازته كما سيأتي، فوضع في آخر إجازته على النون من (حيان) سكونا وفتحة وكسرتين.

ومن دقته أنه يشكل كل الحروف، حتى أحرف المد، وهمزة الوصل التي يضع عليها صادا صغيرة وحركة تبين حركتها لو ابتدئ بها.

وفي آخر المخطوط إجازة من أبي حيان النحوي محمد بن يوسف الأندلسي، لأبي الفضل محمد كمال الدين بن أبي إسحاق إبراهيم جمال الدين بن أبي الثناء محمود شهاب الدين بن سليمان بن فهد الشافعي [1]، وفيها أن أبا حيان قرأها على جد المجاز له أبي الثناء محمود شهاب الدين في مجلس واحد، وقال له أبو الثناء: (قرأته على مصنفه، وصح ذلك وثبت)، وأبو الثناء (ت ٧٢٥هـ) هذا من كبار تلاميذ ابن مالك.

(١) مات في القاهرة سنة ٧٦٩، وعمره ٤٣ سنة. انظر: السلوك ٤/ ٣٢٣- والدرر الكامنة ٥/ ٢٢.

وكانت القراءة في مجلس واحد، يوم الأحد (٥/ ١١/ ٧٤٤)، في المدرسة الصالحية بالقاهرة المحروسة، وكانت قراءة المجاز له حفظا من هذه النسخة، وكتب الإجازة صالح بن عبد الله الفنمري، وتحت الإجازة بخط أبي حيان: (المذكور أعلاه صحيح كتبه أبو حيان [على النون سكون وفتحة وكسرتان)]، وتحته كتب: (هذا خط الشيخ أبي حيان رحمه الله) [(١)].

النسخة الثالثة نسخة (ظ١):

وهي نسخة للألفية مع شرح ابن الناظم.

وهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم (٢٠٢٦)، في ١٦٢ق× ٢٣س، سقطت من أولها أوراق قليلة.

كتبها سنة (٧٣١) عبد الرحمن بن إبراهيم بن خليل الشافعي، وقوبلت على نسخة عليها خط ابن الناظم، وقد ضبط الناسخ أكثر الألفية لا جميعها.

النسخة الرابعة نسخة (د):

وعليها إجازة من محمد بن علي بن محمد بن عمر بن علي.

وهي محفوظة في مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم (١٣٨٧)، في ٤٤ق× ١٣س، كتبها محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن الخطيب السلمي الشافعي [(٢)]، وانتهى من كتابتها في (١٤/ ٩/ ٧٣٢).

وجاء في صفحة عنوانها (كتاب الخلاصة في النحو)، وعلى حواشيها بيان لفروق نسخة أو نسخ أخرى، وبيان لأجزاء الألفية عشرها، وخمسها، وثمنها وربعها، ونصفها.

وهي مقابلة، جاء في آخرها "بلغ مقابلة فصح"، وآثار المقابلة واضحة في حواشي النسخة، ولكن الناسخ لم يذكر الأصل الذي نقل عنه!

---

(١) نسخة (ب) من ألفية ابن مالك ٦٢أ.

(٢) لم أجد له ترجمة.

وهى نسخة قليلة التصحيف والخطأ، فيها عناية كبيرة بدقة الضبط.

وعلى حواشيها تعليقات وشروح قليلة غير معزوة، ولعلها للمجيز بخط المجاز له، ومما يلفت النظر أن اثنتين من هذه الحواشي ظاهرهما أنهما لابن مالك نفسه، لفظ الأولى: (قال الشيخ –رحمه الله–: أشرت بـ (معمولي وحيدي معنى وعمل.... زيد وذهب عمرو الكريمان، وحدثت محمدا وكلمت... الكريمين"، حاشية هـ) [1]، ولفظ الأخرى: (قال الشيخ –رحمه الله–: قيدت الاسم المعطوف عليه الفعل بـ (خالص) احترازا من نحو (الطائر فيغضب زيد الذباب)، فإن (يغضب) معطوف على اسم الفاعل، ولكنه مؤول بفعل؛ لأن التقدير: الذي يطير فيغضب زيد الذباب"، ح) [2] أما باقي التعليقات فظاهرها أنها ليست لابن مالك؛ لأنها تبدأ بنحو (قوله)، (يعني بكذا).

وفي آخر النسخة إجازة قالها وكتبها في ٢٣/ ٢/ ٧٤٨ محمد بن علي بن محمد بن عمر بن علي [3]، لأبي عبد الله الحسين شرف الدين بن أبي عبد الله محمد تقي الدين بن أبي الحسين علي شرف الدين بن أبي عبد الله محمد تقي الدين اليونيني الحنبلي البعلي [4].

النسخة الخامسة نسخة (ظ٢):

وهي نسخة للألفية مع شرح ابن الناظم.

وهي محفوظة في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، برقم (٥٤٥٤)، في ٢٢٩ق× ٢١س.

كتبت سنة (٧٢٧)، وقوبلت سنة (٧٥٣)، وقد ضبط الناسخ أكثر الألفية لا جميعها.

---

(١) نسخة (د) من ألفية ابن مالك ٢٢ب.

(٢) نسخة (د) من ألفية ابن مالك ٣٠أ.

(٣) لعله محمد بن علي بن محمد بن عمر بن يعلى البعلي الحنبلي، أبو عبد الله، بدر الدين، شيخ الحنابلة في بعلبك، الشهير بابن اسبهادر. توفي سنة ٧٧٨، انظر: الدرر الكامنة ٥/ ٣٣٩.

(٤) ولد في ٧٣٠، وتوفي سنة ٧٨٧، وجده علي (ت ٧٠١) من تلاميذ ابن مالك، وقد قرأ صحيح البخاري وابن مالك يسمع منه ويعرب المشكل، ونسخته من البخاري مشهورة باسم (نسخة اليونيني). انظر: شذرات الذهب ٦/ ٢٩٧.

النسخة السادسة نسخة (ج):

وهي بخط ابن طولون النحوي، صاحب شرح ألفية ابن مالك.

وهي مع إعرابها المسمى (اللوامع الشمسية في إعراب الألفية)، لمحمد ناصر الدين بن علي الحلبي الحنفي الصالحي (ت ٧٨٩)، في جزأين محفوظين في المكتبة الظاهرية بدمشق، الجزء الأول برقم (١٦٤٥) في ٢٢٠ق× ١٩س، والثاني برقم (١٦٤٦) في ٢٠٨ق× ١٩س، والنسخة كتبها -من خط مؤلف اللوامع الشمسية- محمد بن علي بن طولون الدمشقي الحنفي النحوي(ت ٩٥٣هـ)، أحد شراح ألفية ابن مالك، وانتهى من كتابتها سنة (٩١٣هـ).

وقد جعلتها من نسخ التحقيق مع تأخر زمانها لأمرين:

١. أن كاتبها نحوي شرح ألفية ابن مالك، فله فيها مزيد عناية.

٢. لكي تكون مثالا لنسخ الألفية المتأخرة.

وقد وضعت صوراً لهذه المخطوطات في مقدمة التحقيق، وسأكتفي هنا بثلاث صور، الأولى للورقة الأخيرة من نسخة (أ) التي بخط ابن هشام المصري، والثانية للإجازة التي في آخر نسخة (ب) وهي لأبي حيان وتحتها خطه، والثالثة للورقة الأخيرة من نسخة (ظ١) وفيها أنها منسوخة من نسخة عليها خط ابن الناظم.



الصفحة الأخيرة من (أ) التي بخط ابن هشام المصري



وما بجمعه عنيت قد كمل نظما على جل المهمات اشتمل

فالحمد لله مصليا على محمد خير نبي أرسلا

الصفحة الأخيرة من نسخة (ظ١) وفيها أنها منسوخة من نسخة عليها خط ابن الناظم



صورة الإجازة التي في آخر نسخة (ب) وهي لأبي حيان، وتحتها خطه

وقد قابلت التحقيق على:

١. متن الألفية الذي مع شرح أبي حيان لها، المسمى (منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك)، وهي نسخة غير كاملة؛ لأن أبا حيان لم يكمل الشرح، بل توقف عند باب (أفعل التفضيل)، أي: نصف الألفية، واعتمدت على تحقيق

سدني كلازر [1]، وقد حققه على نسخة منقولة من نسخة مكتوبة في سنة (٧٣٨هـ)، منقولة من خط المؤلف ومقابلة عليه.

٢. متن الألفية الذي مع شرح الشاطبي لها، المسمى (المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية)، وقد اعتمدت على تحقيقه في جامعة أم القرى، الذي قام به عدد من الأساتذة، وهم الدكاترة: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد بن إبراهيم البنا، وعياد بن عويد الثبيتي، وزملاؤهم.

٣. متن الألفية الذي مع شرح المكودي لها، وقد اعتمدت على تحقيق د. فاطمة بنت راشد الراجحي له [2]، وقد حققته على سبع نسخ خطية متأخرة، سوى واحدة كتبت سنة (٨٧٣هـ)، اعتمدتها المحققة أصلا، وقد اعتمدتها في بيان نسخة الألفية التي شرح عليها المكودي؛ لأنها توافق إعراباته وما شرح عليه وما نقل عنه من روايات للألفية.

وقد عرضت التحقيق على:

١. الكافية الشافية وشرحها لابن مالك؛ لأنها أصل الألفية، مبينا الأبيات التي بقيت على لفظها في الألفية بجعل رقمها باللون الأحمر.

٢. شروح الألفية، كشرح المرادي، وابن هشام، والبرهان بن القيم، وابن عقيل، والهوار، والأشموني، وابن طولون ....، وكذلك حواشي ابن هشام على الألفية.

ولا أعتمد على الألفية المطبوعة مع هذه الشروح المطبوعة إلا في حالين:

١. في اللفظ الذي نص الشارح على ضبطه حروفا أو حركات.

٢. في اللفظ الذي التزم فيه المحقق ذكر ما في نسخة التحقيق أو نسخه، ونص على ذلك.

---

(١) نشرته الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهافن، في ولاية كونيكيتكت، سنة (١٩٤٧م)، طباعة آلة كتابة.

(٢) وقد طبعته جامعة الكويت، سنة ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م.

وسبب ذلك أن أغلب تحقيقات شروح الألفية -وللأسف- لم تثبت فيها ألفاظ الألفية كما هي في نسخ تحقيق الشروح، بل تصرف فيها بما يوافق المطبوع المشهور من الألفية، وهذا التصرف قد يكون من المحقق، وقد يكون من الناسخ، وقد سبق بيان ذلك في العنصر السابق.

الفصل الثالث: إبرازها واختلاف نسخها:

قد كان ينبغي أن أقدم هذا الفصل على الفصل الثاني؛ لأنه في الوجود قبله، وإنما أخرته؛ لأن بيان إبرازتي الألفية والاختلاف بين نسخها يعتمد على ذكر مخطوطاتها وتحقيقها.

فبعد أن حققت ألفية ابن مالك على النسخ الذكورة في مخطوطاتها وجدت اختلافاتها عدة بين تلك النسخ أثبتها في هوامش التحقيق.

وهذه الاختلافات ليست قليلة ليقال: أنها مما يحدث عادة بين نسخ الكتاب الواحد إذا كثر نسخه، بل كثيرة، تشمل الضبط، والتقديم والتأخير، وجعل كلمة أو عبارة مكان أخرى، بل زيادة بيت ونقصان بيت.

وقد قلبت في هذه الاختلافات النظر، وأعدتها إلى خمسة أسباب:

السبب الأول:

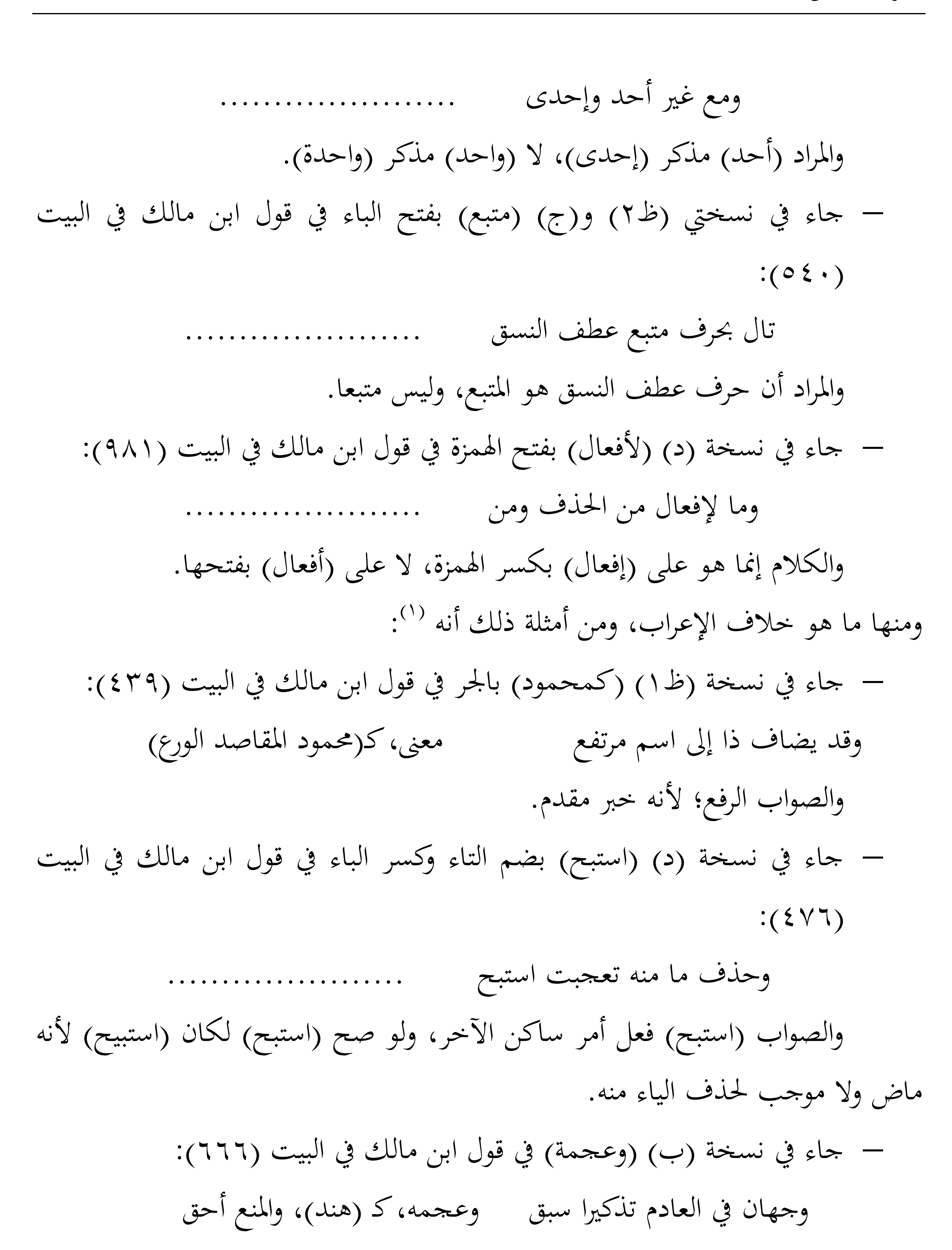
خطأ النساخ، ويشمل مما يقع فيه النساخ من غلط أو سهو أو وهم أو سبق قلم أو تصحيف أو تحريف أو سقط، والأمثلة على ذلك كثيرة، والأدلة على أنها من أخطاء النساخ متعددة.

فمنها ما هو خلاف معنى البيت، ومن أمثلة ذلك أنها [١]:

- جاء في نسخة (أ) (واحد) مكان (أحد) في قول ابن مالك في البيت (٧٣٠):

---

(١) وانظر أمثلة أخرى في التعليق على الأبيات: ٣٤٧ (نسخة ج)، و٥٤٢ (نسختي ب وج)، ٦٦٦ (نسخة أ)، ٧٧٠ (نسخة أ)، و٧٢٧ (نسختي د وج)، ٧٦٩ (نسخة أ)، ٩٩٠ (نسخة ب).



ومع غير أحد وإحدى ....

والمراد (أحد) مذكر (إحدى)، لا (واحد) مذكر (واحدة).

- جاء في نسختي (ظ٢) و(ج) (متبع) بفتح الباء في قول ابن مالك في البيت (٥٤٠):

تال بحرف متبع عطف النسق ....

والمراد أن حرف عطف النسق هو المتبع، وليس متبعا.

- جاء في نسخة (د) (لأفعال) بفتح الهمزة في قول ابن مالك في البيت (٩٨١):

وما لإفعال من الحذف ومن ....

والكلام إنما هو على (إفعال) بكسر الهمزة، لا على (أفعال) بفتحها.

ومنها ما هو خلاف الإعراب، ومن أمثلة ذلك أنه [1]:

- جاء في نسخة (ظ١) (كمحمود) بالجر في قول ابن مالك في البيت (٤٣٩):

وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع معنى، ك(محمود المقاصد الورع)

والصواب الرفع؛ لأنه خبر مقدم.

- جاء في نسخة (د) (استبح) بضم التاء وكسر الباء في قول ابن مالك في البيت (٤٧٦):

وحذف ما منه تعجبت استبح ....

والصواب (استبح) فعل أمر ساكن الآخر، ولو صح (استبح) لكان (استبيح) لأنه ماض ولا موجب لحذف الياء منه.

- جاء في نسخة (ب) (وعجمة) في قول ابن مالك في البيت (٦٦٦):

وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمه، ك (هند)، والمنع أحق

---

(١) انظر أمثلة أخرى في التعليق على الأبيات: ٣٤٦ (نسخة د)، ٥٦٩ (نسخة أ)، ٧٢١ (نسخة أ)، ٧٣٦ (نسخة ب)، ٩٠٨ (نسخ د وظ٢ وج)، ١٠٠٠ (نسخة ب).

والصواب (وعجمة) بالنصب؛ لأنه معطوف على (تذكيرا) المنصوب.

ومنها ما يكسر وزن البيت، ومن أمثلة ذلك أنه [1]:

- جاء في نسخ (ب، وظ١، وج، ود، وشرح أبي حيان) (سابق إلا) بلا تنوين في قول ابن مالك في البيت (٣١٩):

وإن يفرغ سابق (إلا) لما ....

وهذا يكسر البيت؛ لأنه يجعل (مستفعلن) (مستفعل)، وهو غير جائز في حشو الرجز [2].

- ومثله ما جاء في نسخة (ج) (أو العين) في قول ابن مالك في البيت (٥٢٠):

بـ (النفس) أو بـ (العين) الاسم أكدا ....

- جاء في نسخة (ظ١) (لمعنى) مكان (المعنى) في قول ابن مالك في البيت (٥٤٩):

.... كان خفا المعنى بحذفها أمن

وهذا يكسر البيت: لأنه يجعل (مستفعلن) (مستعلان)، وهو غير جائز.

ومنها ما يخالف حرف الروي، ومن ذلك أنه جاء في نسخة (أ) (قصدا) مكان (نبذا) في قول ابن مالك في البيت (٧١٣):

وحذف ذي الفا قل في نثر إذا لم يك قول معها قد نبذا

ومنها ما يخالف فعل الشارح، فقد سقط البيت (٨٩٧) من نسخة (ظ١) مع أن ابن الناظم شرحه.

ومنها إسقاط بيت أو تقديمه أو تأخيره بما يخالف بقية النسخ ويخالف ترتيب مسائل الألفية، ومن ذلك:

- سقوط البيت (٨٩٨) من نسخة (ج).

---

(١) انظر أمثلة أخرى في الأبيات؛ ٤٠٦ (نسخة ج)، ٤٨٠ (نسخة ج)، ٧٧٨ (نسخة ج)، ٨٢٣ (ج).

(٢) انظر: كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي ١٣٠، والكافي للتبريزي ٨٠، ونهاية الراغب ٢٤٢.

- سقوط البيت (٧١٩) من نسخة (أ).
- تأخر البيت (٦٩٢) بعد الذي يليه في نسخة (د).

ومنها ما لا يصح بوجه، ومن ذلك [١] أنه جاء في نسخة (أ) (ويشتمل)، وهو ضبط غير متصور.

السبب الثاني:

ضبط الألفية بالقياس اللغوي والنحوي دون الرواية، فقد توسع كثير من الشراح [٢] في شروحهم في ذكر ما يجوز في ألفاظ الألفية من ضبط لغوي ونحوي دون بيان لفظ روايتها، ولا يستبعد أن يتجاوز بعض نساخ الألفية ذلك إلى كتابة الألفية بهذه الأوجه أو بعضها، فيظن الناظر فيها حينئذ أن كل ذلك من لفظ الألفية وضبطها.

وقد أهملت ذكر هذه الأوجه المجوزة في تحقيقي للألفية وهى كثيرة جدا؛ لأنها ليست من لفظ الألفية، ولم أذكر منها إلا ما ذكر في مرجع آخر أنه رواية، فلهذا لن أمثل منها إلا بما ادعي أنه رواية للألفية.

وأميل إلى أن كثيرا من الألفاظ التي جاءت في النسخ بأكثر من ضبط يعود السبب فيها إلى هذا السبب، ولكني لا أستطيع القطع في كل لفظ على حدة؛ لعدم وجود نسخ تامة العلو تحكم على غيرها وتهيمن عليها، وأستثني من ذلك نسخة (أ) المقابلة على نسخة ابن النحاس تلميذ ابن مالك [٣]، ففيها ضبط كثير بأكثر من وجه، ولا يستبعد أن يكون هذا الضبط أو كثير منه مأخوذا من نسخة ابن النحاس، الذي لا يستبعد أن يكون ضبطها بذلك عند قراءته إياها على ابن مالك.

---

(١) انظر مثالين آخرين في البيتين: ٦٢١ (نسخة أ)، ٦٢٣ (نسخة أ).

(٢) من أكثرهم توسعا: خالد في إعراب الألفية، والمكودي في شرح الألفية.

(٣) انظر هذا في الكلام على (مخطوطاتها).

وما سأمثل به هنا قائم على غلبة ظني لما حف به من قرائن، فمن ذلك [1]:

- أن الهواري [2] جوز الرفع في (طبقا) في قول ابن مالك في البيت (١١٦):

والثان مبتدأ، وذا الوصف خبر أن في سوى الإفراد طبقا استقر

وفي شرح المكودي أنه (يوجد في بعض النسخ (طبق) بالرفع) [3].

- أن ابن حمدون [4] جعل الأولى في (مقيس مصدره) رفع الأول بلا تنوين وجر الثاني مضافا إليه، في قول ابن مالك في البيت (٤٤٨):

وغير ذي ثلاثة مقيس مصدره، كـ (قدس التقديس)

وإنما قال ذلك لإزالة إشكال لا يوافق عليه، لا رواية، يدل لذلك أنه عاد فصحح إعراب رفع (مصدره)، ودفع الإشكال، كما أن جميع النسخ والشروح على رفع الأول والثاني، أي (مقيس مصدره)، والغريب أن كثيرا من النسخ المتأخرة [5]؛ التي اطلعت عليها ضبطت (مصدره) بالجر!

- جوز الغزي [6] في (أوشك) أن يكون فعل أمر في قول ابن مالك في البيت (١٧١):

بعد (عسى اخلولق أوشك) قد يرد غنى بـ (أن يفعل) عن ثان فقد

(١) انظر أمثلة أخرى في الأبيات: ٦٨ عن خالد في إعراب الألفية، ٢٧٤ عن الصبان والخضري في حاشيتيهما، ٥٢٠ عن الهواري في شرحه للألفية وابن حمدون في الفتح الودودي، وانظر الأبيات: ١١، ٤٢، ٤٦، ٨١، ١٠٥، ١٦٨، ١٦٩، ١٧١، ٤١١، ٤٤٥.

(٢) في شرحه للألفية ١/ ٢٦٣.

(٣) شرح المكودي للألفية ١/ ١٧٣.

(٤) في الفتح الودودي ٣٩٧/١، ومثله الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل ٢/ ٣١.

(٥) وأغلب طبعات الألفية.

(٦) في فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك ٢٥٢.

أما الهواري [1] فجعل ذلك لفظ الألفية لتسكن الكاف ويصح وزن البيت، مع أن كل النسخ على فتح الشين، فهو فعل ماض، إلا أن آخره ساكن لإدغامه فيما بعده إدغاما كبيرا [2].

– أن ابن مالك حذف الهمزة من أسماء بعض الحروف، من أجل الوزن، نحو (تا) في (تاء)، في قوله في البيت (٤١):

وما بـ (تا وألف) قد جمعا يكسر في الجر وفي النصب معا

وهو في جميع النسخ بلا تنوين، ولكن الشاطبي [3] قال: (كل ما جاء من هذا النحو في كلام الناظم بغير الإضافة والألف واللام فإنه منون، لا بد من هذا، كما قال العربي: (شربت ما)، وكثير من الناس يظنونه في الوصل بغير تنوين، وهو خطأ)، وقد خالف الشاطبي في هذا غيره، ورأى أن الصواب عدم تنوينها؛ لأنها مبنية لوضعها وضع الحروف، وحاول آخرون التوسط فجوزوا الوجهين باعتبارين، قلت: الظاهر أن الشاطبي قال ذلك ليضبط لفظ الألفية بالقياس، ولم يرد بيان رواية لفظ الناظم، ولا بيان ما في نسخته؛ لأن ظاهر النسخ أن ابن مالك لم يرد تنوينه، ويدل على ذلك قول ابن مالك في البيت (٣٥) [وارفع بواو، وبيا اجرر]، فـ (يا) هنا غير منونة، وإلا لانكسر البيت [4].

وقد رأيت في بعض النسخ المتأخرة ضبط نحو (تا) بالتنوين هكذا (تا).

السبب الثالث:

---

(١) في شرح ألفية ابن مالك ٢/ ١٩، وتنبه إلى أن الهواري قبل الغزي صاحب (فتح الرب المالك).

(٢) الإدغام الكبير: هو إدغام المثلين والمتقاربين أذا كان أولهما متحركا فسكن للإدغام، وقرأ به القارئ السبعي أبو عمرو البصري في عدة حروف، منها الكاف في القاف في (٤٤) موضعا. انظر: الإقناع لابن الباذش ١/ ٢٢٢، والمساعد ٤/ ٢٦٤، وتحبير التيسير ١٩٥، والتصريح ٢/ ٣٩٨، وليس هذا بغريب على ابن مالك في ألفيته، فقد فعله في البيت (٢٧٢)، فقال: [فإن حذف فالنصب للمنجر].

(٣) نقله عنه: إعراب الألفية ١٧١– وإتحاف ذوي الاستحقاق ٢/ ٣٥٩.

(٤) انظر: حاشية الصبان ٤/ ١٦٩، وحاشية الخضري ١/ ٤١، ٢/ ٢٠٧.

إصلاح بعض ألفاظ الألفية وأبياتها، فقد يرى بعض المطلعين على الألفية أن فيها ما يحتاج إلى إصلاح، بتغيير كلمة أو عبارة، فينظم مكانها ما يصلح به هذا الخلل، وربما أدخل بعض النساخ هذا الإصلاح في الألفية، حتى يظن أنه من رواياتها، ومن أمثلة ذلك أن ابن عقيل أصلح (سواه) في قول ابن مالك في البيت (٧٤):

واسما أتى وكنية ولقبا　　　وأخرن ذا أن سواه صحبا

إلى (سواها)، وقال: (ولو قال: (وأخرن ذا إن سواها صحبا) لما ورد عليه شيء) [١]، ثم جاء السيوطي فذكر أنها رواية، وتبعه ابن حمدون والخضري [٢].

السبب الرابع:

اختلاط ألفاظ الألفية بألفاظ الكافية الشافية، فقد تختلط بعض ألفاظ الألفية بألفاظ أصلها الكافية الشافية عند بعض النساخ، أو يدخل بعضهم بعض أبيات الكافية الشافية في الألفية وليست منها، ومن ذلك [٣]:

– أنه جاء في جميع النسخ (اقتصر) في قول ابن مالك في البيت (٨٢):

....　　　بـ (ذي، وذه، تي، تا) على الأنثى اقتصر

وجاء في حاشية نسخة (ظ١) (قصر)، وهو لفظ الكافية الشافية [٤].

– أنه جاء في جميع النسخ (استمر) في قول ابن مالك في البيت (٥٩٣):

وفتح أو كسر وحذف اليا استمر　　　.......................

وجاء في حاشية الصبان: [وفي نسخة (اشتهر)]، وهو لفظ الكافية الشافية [١].

(١) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ١/ ٦٤.

(٢) انظر: شرح السيوطي على الألفية ٧١، والفتح الودودي ١/ ٩٥، وحاشية الخضري على ابن عقيل ١/ ٦٤.

(٣) انظر أمثلة أخرى في البيتين: ٦٨٧، ٧١٥.

(٤) انظر: الكافية الشافية (مع شرحها) ١/ ٣١٤.

– أنه جاء في جميع النسخ (حذفت) في قول ابن مالك في البيت (٥٤٩):

وربما حذفت الهمزة إن ....

وجاء في بعض شروح الألفية المطبوعة [٢] (أسقطت)، وهو لفظ الكافية الشافية [٣].

– جاء في نسخة الشاطبي [٤] زيادة بيت بعد البيت (٦٧)، لفظه:

مع اختلاف ما، ونحو (ضمنت إياهم الأرض) الضرورة اقتضت

وليس في شيء من نسخ التحقيق الأخرى ولا في شروح الألفية، ولكنه من أبيات الكافية الشافية [٥].

السبب الخامس:

اشتهر ابن مالك بكثرة مراجعته كتبه، وتغيير ما يراه محتاجا إلى تغيير، وأقرب مثال على ذلك ما فعله في الكافية الشافية، فقد بقي يغير فيها ويصلح، حتى اختصرها في الخلاصة (الألفية)، كما سبق بيانه بالتفصيل [٦]، ونحو ذلك كتابه (الفوائد المحوية)، إلا أنه استفاد من تجربته في الكافية الشافية، فلم يتعب نفسه في محاولة إصلاح وتغيير ما يحتاج فيه

---

(١) انظر: الكافية الشافية (مع شرحها) ٣/ ١٣٢٤.

(٢) انظر شرح المرادي ٢/ ١٠٠٣، وابن ابن القيم ٢/ ٦٢٥، وابن عقيل ٢/ ٦٣، والهواري ٣/ ٢٧٨، والمكودي ٢/ ٥٦٦، والسيوطي ٢٦٦، وابن طولون ٢/ ٨٤، وأشد من ذلك أنه جاء في المطبوع من شرح الأشموني ٣/ ٧٩ بهذا اللفظ، مع أن الصبان في حاشيته يقول: [قوله: (حذفت الهمزة)....]، مما يدل على أن ما في شرح الأشموني تصف من النساخ.

(٣) انظر: الكافية الشافية (مع شرحها) ٣/ ١٢٠٠.

(٤) شرح الشاطبي (المقاصد الشافية) ١/ ٣١٦، وقد ذكر أن بعض النسخ تزيد هذا البيت: شرح ابن عقيل ١/ ٦٠، والمكودي ١/ ١٢٣، وابن الجزري ص ٢٩، والتصريح ١/ ١٠٩.

(٥) انظر: الكافية الشافية ١/ ٢٢٩، وانظر هامشه.

(٦) في (كيف ألف ابن مالك الألفية، وما علاقتها بالكافية الشافية؟).

إلى تغيير، بل ألف بعده كتابا ضم فيه كل ما ينقصه وضبط عبارته، وسماه (تسهيل الفوائد)، فلذا تجد الكتابين يتشابهان في كثير من الأبواب والعبارات.

ولذا أرى أن ابن مالك فعل ذلك أيضا في الألفية، فبعد إبرازته الأولى للألفية غير فيها ما رآه محتاجا إلى تغيير، وما زال يغير حتى كونت تغييراته إبرازه أخرى للألفية.

ويغلب على ظني أن أبرز من حمل الإبرازة الأولى ابن الناظم بدر الدين، وسيأتي [١] أن نسخة (أ) أكثر النسخ مخالفة لنسخة ابن الناظم، وهي مقابلة على نسخة بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، فلعل ابن النحاس ممن حمل الإبرازة الأخرى.

وكان من المتوقع أن تنتشر الإبرازة الأخيرة؛ لأنها الصورة التي ارتضاها ابن مالك لألفيته، وأظن أن الواقع خلاف ذلك، فالمنتشر خليط من الإبرازتين، وأكثره من الإبرازة الأولى.

والسبب في ذلك أن ابن الناظم بعد أن أخذ عن أبيه الإبرازة الأولى للألفية وقع بينه وبين أبيه خلاف أوجب انتقاله إلى بعلبك [٢]، وبعد وفاة ابن مالك عاد ابن الناظم إلى دمشق، وشرح ألفية أبيه شرحا اقترن بها، وانتشر معها أنى طارت، فصار الغالب في أخذ الألفية بعد ذلك من طريق شرح ابن الناظم الذي شرح على الإبرازة الأولى، وصار

---

(١) في آخر (إبرازها، واختلاف نسخها).

(٢) انظر الكلام على هذا الخلاف في: الوافي بالوفيات ١/ ١٦٥، وفيه: (وجرى بينه وبين والده صورة [لعل صوابها سورة] سكن لأجلها بعلبك، فقرأ عليه بها جماعة منهم بدر الدين بن زيد، فلما مات والده طلب إلى دمشق، وولي وظيفة والده وسكنها)، وإن لم يثبت هذا الخلاف بينهما فإن انتقال البدر إلى بعلبك مشهور.

نساخ الألفية ينسخونها من شرح ابن الناظم، ثم يوازنونها بنسخ أخرى عن الإبرازة الأخرى، مما أدى إلى اختلاط الإبرازتين.

ويحق لنا أن نسأل عن أبرز الخلافات بين الإبرازتين، وما النسخ التي تصور الإبرازة الأولى، والنسخ التي تصور الإبرازة الأخرى.

ومما سبق يتضح أن ما يصور الإبرازة الأولى هما نسختا (ظ١) و(ظ٢)؛ لأنهما مع شرح ابن الناظم الذي حمل عن أبيه الإبرازة الأولى، وأن ما يخالف هاتين النسختين قد يكون من الإبرازة الأخرى، وقد يكون بسبب الأسباب السابقة التي مثلت لها بما يغلب عن ظني أنه من أمثلتها.

وأما أبرز الخلافات التي يغلب على ظني أنها بسبب اختلاف الإبرازتين من ابن مالك فتعود -بعد التأمل فيها- إلى الأسباب الآتية:

١. إرادة دقة العبارة، وهو أعم الأسباب، ومن أمثلة ذلك:

- قوله (في النثر والنظم) في البيت (٥٦٠):

وليس عندي لازما؛ إذ قد أتى   في النثر والنظم الصحيح مثبتا

فقد جاء هكذا في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما، وجاء في (أ) وفي شرح الشاطبي وشرح المكودي بلفظ (في النظم والنثر)، وهو أدق؛ لأن تقديم النثر يغني عن ذكر النظم؛ لأن ما جاز في النثر جاز في النظم، أما تقديم النظم فيسلم من ذلك، ويبني الكلام على التدرج، فكأنه يقول: إذ قد أتى في النظم، وأتى في النثر أيضا.

- قوله (نظم) في البيت (٧٥٦):

وإن تصل فلفظ (من) لا يختلف   ونادر (منون) في نظم عرف

فقد جاء هكذا في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما، وجاء في (أ) و(ب) بلفظ (شعر)، وهو أدق؛ لأن الوارد في شعر عربي قديم، أما كلمة (نظم) فأكثر ما تطلق على النظم العلمي ونحوه مما لا يراعي أغراض الشعر وأساليبه وصوره.

- قوله (فأول) في البيت (٢٤٣):

فأول الفعل اضممن، والمتصل   بالآخر اكسر في مضي،ك (وصل)

فقد جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ (وأول)، وجاء في (أ) و(د) و(ج) و(ظ٢) بلفظ (فأول)، وهو أنسب؛ لأن الفاء هنا تدل على معنى التفريع، والواو لا تدل عليه، وليس الكلام على معنى التشريك المجرد أو الاستئناف.

- قوله (من جازم وناصب) في البيت (٦٧٦):

ارفع مضارعا إذا يجرد   من جازم وناصب، ك (تسعد)

فقد جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ (من ناصب وجازم)، وجاء في (أ) و(ب) و(د) و(ظ٢) بلفظ (من جازم وناصب)، ولعله أدق؛ لأن النصب في الأمثلة الخمسة محمول على الجزم، ومثله قوله في البيت (٤٥) عن الأمثلة الخمسة: [وحذفها للجزم والنصب سمة]، ونحوه قوله في البيت (٣٤) عن المثنى: [جرا ونصبا]، وقوله في البيت (٣٥) عن جمع المذكر السالم: [اجرر وانصب]، وقوله في البيت (٤١) عن المجموع بالألف والتاء: [في الجر وفي النصب].

- قوله (يغني) في البيت (٧٠٥):

والشرط يغني عن جواب قد علم　　　والعكس قد يأتي أن المعنى فهم

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما بلفظ (يغني)، وجاء في (أ) بلفظ (يغنى)، وهو أدق؛ لأن فعل الشرط قد يغنى عن جواب الشرط المحذوف بدلالته عليه، وربما يستغني عنه ولا يدل عليه فعل الشرط، بل يدل عليه دليل آخر مقالي أو حالي.

– قوله (جموع) في البيت (٧٩١):

(أفعلة) (أفعل) ثم (فعلة)　　　ثمت (أفعال): جموع قلة

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما بلفظ (جموع)، وجاء في (أ) بلفظ (مباني)، وهو أدق؛ لأن هذه الألفاظ المذكورة في البيت صيغ ومبان لجموع التكسير، وليست جموع تكسير.

– قوله (فعل وفعل) في البيت (٨٠٥):

لفعل اسما صح لاما (فعلة)　　　والوضع في فعل وفعل قلله

فقد جاء في (ظ١) (ظ٢) وغيرهما بلفظ (فعل وفعل)، وجاء في (أ) و(ب) و(ج) بلفظ (فعل وفعل)، وهو أدق؛ لأن عادة النحويين جرت على تقديم المفتوح على المكسور؛ لأن الفتح أخف.

– قوله (بالتعليق والإلغاء) في البيت (٢٠٩):

وخص بالتعليق والإلغاء ما　　　من قبل (هب)، والأمر(هب) قد ألزما

فقد جاء في (ظ١) و(ج) بلفظ (بالإلغاء والتعليق)، وجاء في باقي النسخ (بالتعليق والإلغاء)، وهو أدق من ناحية كون التعليق واجبا فاستحق التقديم، بخلاف

الإلغاء فهو جائز، وظاهر أن الإلغاء مقدم على التعليق في الإبرازة الأولى بدلالة أن ابن مالك تكلم عليه بعد ذلك قبل التعليق.

- قوله (تبين) في البيت (٩٣٧):

وامتنع زيادة بلا قيد ثبت إن لم تبين حجة، ك (حضلت)

فقد جاء في (ظ١) وغيرها هكذا، وجاء في (أ) و(ج) بلفظ (تبين)، وهو أدق؛ لأن المطلوب تبين الحجة، سواء بينت له من غيره أم تبينت له بنفسه.

٢. مراعاة القوافي، ومن ذلك:

- -قوله (وردا) في البيت (٥٠٣):

كمثل (ممن أنت خير؟) ولدى إخبار التقديم نزرا وردا

جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما بلفظ (وجدا)، وجاء في (أ) و(ب) بلفظ (وردا)، وهو أنسب للقافية؛ لأنه يماثلها في فتح ما قبل الروي، وأما (وجدا) فيخالف ما قبل الروي في حركته، وليس هذا من عيوب القافية [(١)]، ولكنه خلل في جرس البيت لا يفوت مثل أذن ابن مالك المتمرس في النظم.

- قوله (فستق) في البيت (٩٢٧):

وضاعف اللام إذا أصل بقي ك (راء) جعفر، و(قاف) فستق

(١) ويرى بعضهم أنه داخل في عيب سناد التوجيه، فيعرفونه بأنه: اختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي، انظر: سر الفصاحة ص ١٨٥، والفتح الودودي ١/ ٧٢، والمشهور في كتب العروض والقافية أن سناد التوجيه خاص باختلاف حركة الحرف الذي قبل الروي المقيد، انظر: الكافي للتبريزي ص ١٦٤، والعيون الغامزة ص ٢٦٣، وشرح الكافية الشافية في علم العروض للصبان ص ٢٩٦.

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما هكذا، وجاء في (أ) بلفظ (فستق) [١]، وهو أنسب للقافية: لما ذكرته في البيت السابق.

- قوله (اكتفي) في البيت (٩٢٦):

بضمن (فعل) قابل الأصول في   وزن، وزائد بلفظه اكتفي

فقد جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ (اكتفي)، وجاء في (أ) بفتح التاء، وهو أنسب للقافية؛ لما ذكرته في البيت السابق، إلا أن القياس حينئذ حذف الياء لكون الفعل فعل أمر مبنيا على حذف الياء.

- قوله (والفصل اغتفر) في البيت (٩٠٣):

كذاك تالي الياء، والفصل اغتفر   بحرف أو مع (ها)، ك (جيبها أدر)

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما هكذا، وجاء في (أ) و(ب) بلفظ (والفصل اغتفر)، وهو أنسب للقافية؛ لأنه يناسبها في حركة ما قبل الروي وحركة ما قبله، وليس هذا من عيوب القافية، ولكن مراعاته تناسب براعة ابن مالك في النظم وتجويده.

٣. تخليصه الكلام من التقدير، ومن ذلك:

- قوله (ذو انتصاب) في البيت (٦٢):

وذو انتصاب، في انفصال جعلا   (إياي)، والتفريع ليس مشكلا

---

(١) في (فستق) لغتان، وهما كقنفذ وجندب، انظر: القاموس (فستق) ١١٨٥.

جاء هكذا في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما، ف (ذو) مبتدأ، والمفعول الثاني ل(جعل) ضمير مقدر عائد إلى (ذو)، وجاء في (أ) وشرح أبي حيان وشرح المكودي بلفظ (ذا انتصاب)، وهو سالم من التقدير؛ لأن (ذا) المفعول الثاني لـ (جعل).

٤. الإتيان بالضمير بدلا من الاسم الظاهر، ومن ذلك:

– قوله (بها) في البيت (١٤٩):

كذاك سبق خبر (ما) النافية　　　　فجئ بها متلوة لا تالية

جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ (بما)، وجاء في (أ) و(ج) و(ظ٢) بلفظ (بها)؛ وهو أحسن؛ للاستغناء عن إعادة الاسم الظاهر بذكر ضميره.

– قوله (تخفيفها) في البيت (٦٧٨):

فانصب بها والرفع صحح، واعتقد　　　　تخفيفها من (أن)، فهو مطرد

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما بلفظ (تخفيف أن)، وهو في (أ) و(ب) و(ج) وشرح المكودي بلفظ (تخفيفها)، وهو أحسن؛ للاستغناء عن إعادة الاسم الظاهر بذكر ضميره.

٥. توحيد الضمائر، ومن ذلك:

– قوله (بها) في البيت (٣٧٧):

شبة بـ (كاف)، وبها التعليل قد　　　　يعنى، وزائدا لتوكيد ورد

واستعمل اسما ....　　　　................

جاء هكذا في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما، وجاء في (أ) و(ب) وشرح المكودي بلفظ (به)، وهو أنسب؛ لتكون ضمائر (الكاف) كلها على لفظ المذكر، فتوافق قوله (ورد) وقوله (واستعمل).

٦. مراعاة الأرجح، ومن ذلك:

- قوله (نصبه) في البيت (٦٩٣):

وإن على اسم خالص فعل عطف نصبه (أن) ثابتا أو منحذف

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) بلفظ (ينصبه)، وجاء في (أ) و(د) بلفظ (نصبه)، وهو أرجح؛ لأن فعل الشرط إذا كان فعلا ماضيا -كما هنا- يجوز في جوابه أن يكون فعلا ماضيا بلا إشكال كما في رواية (نصبه)، ويجوز أن يكون فعلا مضارعا فالمختار فيه حينئذ الجزم فيقال (ينصبه)، ويجوز الرفع كما في رواية (ينصبه) [١].

- قوله (ونحوه) في البيت (٩٥٢):

فذاك ياء مطلقا جا، و(أؤم) ونحوه وجهين في ثانيه أم

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما هكذا، وجاء في (أ) و(ب) بلفظ (ونحوه)، وهو أرجح؛ لأن هذه العبارة داخلة في باب الاشتغال وفعلها طلبي، فالنصب على الاشتغال حينئذ أرجح من الرفع [٢].

٧. مراعاة الأسلوب السابق واللاحق، ومن ذلك:

---

(١) انظر: شرح التسهيل ٤/ ٧٧، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٥٨٨، والتصريح ٤/ ٣٧٨.

(٢) انظر: الترجيح في شروح الألفية، عند شرحهم للبيت (٢٦٤)، كشرح ابن عقيل مع حاشية الخضري ١/ ١٧٧.

- قوله (والتزم التعليق) في البيت (٢١٢):

في موهم إلغاء ما تقدما   والتزم التعليق قبل نفى (ما)

فقد جاء في (ظ١) وغيره بلفظ (والتزم التعليق)، وجاء في (ب) و(ج) وشرح الشاطبي وشرح المكودي بلفظ (والتزم التعليق)، وهو أنسب لما قبله في البيت السابق، من قوله: (وجوز الإلغاء)، وقوله: (وانو ضمير الشأن).

- قوله (الثلاثي) في البيت (٨٣٣):

(فعيلا) اجعل الثلاثي إذا   صغرته، نحو (قذي) في (قذى)

فقد جاء في (ظ١) و(ظ٢) وغيرهما هكذا، وجاء في (ب) وشرح المكودي بلفظ (الثلاثي)، وهو أنسب لما بعده في البيت التالي، من قوله: [(فعيعل) مع (فعيعيل) لما فاق].

٨. تخليص الكلام مما يحتاج تخريجه إلى تكلف، ومن ذلك:

- الشطر الثاني من البيت (٨٧٧):

وإن يكن كـ (شية) ما الفا عدم   فجبره وفتح عينه التزم

فقد جاء في (ظ١) وغيرها بلفظ (فجبره وفتح عينه التزم)، وتخريج ذلك يحتاج إلى تكلف؛ لأن ظاهر العبارة أن يقال: (التزما) بألف الاثنين [(١)]، وجاء في (أ) و(د) بلفظ (فجبره وفتح عينه التزم)، فسلم من هذا التكلف، ومع ذلك صار أنسب للقافية؛ لموافقتها في حركة الحرف الذي قبل الروي والذي قبله.

٩. مراعاة الوزن، ومن ذلك:

---

(١) انظر: شرح المكودي ٢/ ٨٦٠، وإعراب الألفية ص ١٦٦.

- قوله (لما مضى) في البيت (٤٤٧):

وما أتى مخالفا لما مضى ....

فقد جاء في (ظ١) بلفظ (ما قد مضى)، وجاء في باقي النسخ (لما مضى)، وهو أنسب للبيت؛ لأن وزنه (متفعلن)، وهو موافق للتفعيلتين الأخريين في الشطر، أما (ما قد مضى) فوزنه (مستفعلن)، وابن مالك في النظم في القمة.

١٠. تحسين الأمثلة، ومن ذلك:

- قوله (كاصطفى) في البيت:

بهمز وصل، كـ (اصطفى) وضم ما يربع في أمثال (قد تلملما)

فقد جاء في (ظ١) بلفظ (كارعوى)، وجاء في باقي النسخ (كاصطفى)، وهو أحسن في التمثيل؛ لأنه لفظ قرآني، وهو مع ذلك ألطف وأسلس من (ارعوى).

١١. حذف البيت المكرر، فالبيت (٨٧٩):

ووصل ذي الهاء أجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما

ثابت في (ب) و(ظ٢) و(ج)، وليس في (أ) و(ظ١) و(د) وشرح المكودي، وإسقاطه أحسن؛ لأنه حشو يغنى عنه البيت الذي بعده [١]، وهو قوله:

ووصلها بغير تحريك بنا أديم شذ، في المدام استحسنا

ومما يلفت النظر أن بيتا آخر سقط أيضا من (أ)، وهو البيت (٧١٩):

نحو (الذي ضربته زيد) فذا (ضربت زيدا) كان، فادر المأخذا

---

(١) انظر إغناءه عنه في: حاشية الصبان ٤/ ١٦٢، والفتح الودودي ٢/ ٧٥١، وحاشية الخضري ٢/ ١٧٨.

وليس في هذا البيت غير التمثيل، فهل وجد ابن مالك أن عدد الألفية صار (١٠٠٢)، فحذف البيتين لتكون عدة الألفية (١٠٠٠) بيت تماما؟

ومما سبق تظهر النتائج الآتية:

- أن أفضل ما يصور الإبرازة الأولى نسخة (ظ١).
- أن أفضل ما يصور الإبرازة الأخرى نسخة (أ)، ولا عجب في ذلك؛ فابن هشام كاتبها قد قابلها على نسخة بهاء الدين بن النحاس تلميذ ابن مالك، وهو ممن أخذ عن ابن مالك الألفية، وحدث بها وأجاز بها، ولعل روايته عنه للإبرازة الأخيرة، وقد أثبت ابن هشام في حواشي نسخته عدة عبارات تؤكد هذه المقابلة سبق ذكرها [١].
- أن نسخة (ظ٢) قد تأثر ناسخها بالإبرازة الثانية، فخلط بين الإبرازتين، ومثله بقية النسخ التي خلطت بين الإبرازتين أيضا.
- أن نسخ المغاربة -كالشاطبي والمكودي- أكثر تأثرا بالإبرازة الأخيرة، ولا عجب في ذلك؛ لأن الشاطبي روى الألفية من طريق ابن النحاس أيضا [٢]، وأن نسخ المشارقة أكثر تأثرا بالإبرازة الأولى.

فإن قال قائل: لم لم تثبت في التحقيق ما في الإبرازة الأخيرة دون الأولى؟

(١) في وصف النسخ في (مخطوطاتها).

(٢) كما سبق في (رواية الألفية).

فأقول: لأن ما قلته في الإبرازتين والفروق بينهما، وعزو هذه الفروق إلى الإبرازتين، كله قائم على غلبة الظن المدعم بالقرائن التي لا تصل إلى منزلة الأدلة والقطع، ولو وقفت على نسخة أو نسخ تامة العلو تبين هذه الفروق وتعزوها إلى إحدى الإبرازتين لما تلبثت في إثبات ما في الإبرازة الأخيرة دون الأولى، ولما لم أجد -إلى الآن- هذه النسخ لم يكن بد من الاعتماد على منهج التحقيق القائم على تقديم أفضل النسخ وما اتفق عليه أكثرها.

الخاتمة:

أحمد الله تعالى على ختام هذا البحث، ثم أقدم للقارئ الكريم خلاصة النتائج التي خرجت بها منه، ومنها:

- أن عدم تحقيق ألفية ابن مالك تحقيقا علميا من الغرائب.
- (الخلاصة) هو اسم ألفية ابن مالك، وتوصف بأنها (في النحو).
- عدد أبياتها (١٠٠٢) بيتان وألف بيت من الرجز المزدوج، ويحتمل أن ابن مالك في الإبرازة الثانية حذف بيتين -هما (٧١٩) (٨٧٩)- لتكون الألفية (١٠٠٠) بيت.
- ألف ابن مالك ألفيته في (حماة)، قرابة سنة (٦٦٠).
- لتأليف ابن مالك الألفية سببان: حقيقي ومباشر آني، أما المباشر الآني فهو شرف الدين هبة الله البارزي (ت ٧٨٨هـ)، وأما السبب الحقيقي فهو ما وجده في (الكافية الشافية) من عيوب وتقصير، وعدم انتشار بسبب طولها، فألف الألفية لتلافي هذين الأمرين.

- بقيت ألفية ابن مالك وثيقة الوشائج بأمها (الكافية الشافية)، فقد بقي فيها كثير منها، فكل أبواب الكافية الشافية بقيت في الألفية مختصرة، سوى بابين أهملهما ابن مالك، وكذا جميع الفصول سوى (١٨) فصلا، كما بقيت الألفية على ترتيب الكافية الشافية، سوى خمسة أبواب غير ابن مالك ترتيبها في الألفية.
- وأما الأبيات فأبقى ابن مالك في الألفية من الكافية الشافية (٢٢٣) بيتا بلفظها، و(١٠٦) بأغلب ألفاظها، و(٢٨) شطرا بلفظها.
- لم يشرح ابن مالك ألفيته، وأبرز أسباب ذلك ضيق وقته بعد تأليفها حتى وفاته رحمه الله، وأول من شرحها تلميذ ابن مالك أبو البركات المنجى بن عثمان التنوخي (ت ٦٩٥هـ)، وقد شرحها في حياة ابن مالك.
- أقدم طبعات ألفية ابن مالك كانت في القرن الثالث عشر، ثم كثرت في القرنين الرابع عشر والخامس عشر.
- لم تحقق ألفية ابن مالك تحقيقا علميا فيما أعلم، حتى محققو شروحها لم يحققوا لفظها فيما حققوه من شروح.
- بسبب عدم تحقيق ألفية ابن مالك تحقيقا علميا، واعتماد بعض المحققين على المطبوع غير المحقق من الألفية:
  - تجرأ بعض المحققين على تغيير لفظ الألفية فيما يحققون، وهو من رواياتها.
  - أثبت بعضهم في متن ما يحققون ما يخالف شرح الشارح.

- تعجل بعضهم فحكم بالتصحيف أو الخطأ على ألفاظ وردت للألفية فيما يحققون، وهو من رواياتها.
- تابع بعضهم المطبوع من الألفية في ضبط ألفاظ الألفية مع مخالفته لجميع النسخ المخطوطة.
- لألفية ابن مالك نسخ خطية كثيرة جدا، يصعب تتبعها، ولم أجد -بعد بحثي- لها نسخاً تامة العلو، وإنما وجدت لها عددا من النسخ العالية حققتها عليها، وآمل أن أجد في المستقبل نسخا أعلى أو تامة العلو أستفيد منها في التحقيق بعون الله.
- تسابق الرواة لرواية ألفية ابن مالك منذ وقت مبكر من تأليفها، فرواها عدد من تلاميذ ابن مالك، ومن تلاميذهم، وغيرهم، ذكرت منهم من عاش في القرنين السابع والثامن.
- بين نسخ ألفية ابن مالك العالية اختلافات كثيرة، لا تعود إلى ما يوجد عادة بين نسخ الكتاب إذا كثر نسخه فقط، وقد أعدت هذه الاختلافات -بعد إجالة النظر فيها- إلى خمسة أسباب.
- توقفت عند السبب الخامس من أسباب اختلاف نسخ ألفية ابن مالك، وهو أن ابن مالك كان يغير في ألفيته بعد تأليفه إياها، وقد كونت هذه التغييرات إبرازه جديدة للألفية، مما جعلني أرجح أن للألفية إبرازتين من ابن مالك، قديمة حملها عنه ابنه بدر الدين، وجديدة حملها عنه تلميذه بهاء الدين بن النحاس.

- أكثر المطبوع اليوم من ألفية ابن مالك متأثر بالإبرازة القديمة، وسبب ذلك ارتباط الألفية بشرح بدر الدين ولد ابن مالك الذي حمل عن أبيه الإبرازة الأولى، وشرحه من أشهر شروحها وأهمها.

والحمد لله أولا وآخراً، والصلاة والسلام على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المصادر والمراجع

أ. المخطوطات والرسائل

- تحقيقات في ترجمة ابن مالك النحوي، بحث لسليمان بن عبد العزيز العيوني، معروض للنشر.
- الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)، وقد عدت فيها إلى المخطوطات الآتية:

١. مخطوطة المكتبة السليمانية بإسطنبول، مكتبة رئيس الكتاب، برقم ١٠٣٩، بخط ابن هشام المصري، ورمزت لها بـ (أ).

٢. مخطوطة مكتبة عارف حكمت في المدينة النبوية، برقم ٨٠/ ٤١٥، ورمزت لها بـ (ب).

٣. مخطوطة مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، برقم ١٣٨٧، ورمزت لها بـ (د).

٤. مخطوطة المكتبة الظاهرية بدمشق، برقم ١٦٤٥، ورقم ١٦٤٦، مع إعرابها (اللوامع الشمسية في إعراب الألفية)، لمحمد بن علي الحنفي الصالحي (ت ٧٨٩)، ورمزت لها بـ (ج).

- المالكية في القراءات، لابن مالك، مخطوط في مكتبة لاله لي في إسطنبول، برقم ٦٢.

- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية لأبي إسحاق الشاطبي؛ تحقيق محفوظ في مركز البحث في جامعة أم القرى؛ تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ومحمد ابن إبراهيم البنا، وعياد بن عويد الثبيتي، وزملائهم.

ب. المطبوع

- إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق لمحمد بن أحمد العثماني المكناسي، ابن غازي؛ تحقيق حسين بركات.- ط ١.- الرياض: مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لبرهان الدين بن قيم الجوزية؛ بتحقيق محمد السهلي.- ط ١.- الرياض: أضواء السلف، ١٤٢٢هـ.
- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني؛ تحقيق عبد المجيد دياب.- ط ١.- الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ١٤٠٦/ ١٩٨٦م.
- إعراب الألفية المسمى تمرين الطلاب في صناعة الإعراب لخالد الأزهري؛ راجعه عزيز إيغزير.- ط ١.- بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ.
- الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش؛ تحقيق عبد المجيد قطامش.- مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، ١٤٠٣هـ.
- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع لأدورد فنديك.- بيروت: دار صادر، ١٨٩٦م.

- إكمال الإعلام بتثليث الكلام لابن مالك؛ تحقيق سعد الغامدي.- ط ١.- مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٤هـ.
- ألفية ابن مالك، منهجها وشروحها لغريب عبد المجيد نافع، بحث في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، رقم العدد ٥٦- ٦٦، المحرم، ١٤٠٥هـ.
- أهدى سبيل إلى علمي الخليل لمحمود مصطفى؛ تحقيق محمد أحمد قاسم.- بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٢٣هـ.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري.- بيروت: طبعة دار الفكر، مع عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك لمحمد محيي الدين عبد الحميد.
- برنامج المجاري لمحمد بن محمد المجاري الأندلسي؛ تحقيق محمد أبو الأجفان.- ط ١.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.- بيروت: الكتبة العصرية.
- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي؛ تحقيق محمد المصري.- ط ١.- الكويت: جمعية إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٧هـ.
- البهجة المرضية، شرح ألفية ابن مالك للسيوطي؛ تحقيق علي سعيد الشينوي.- ط ١.- ليبيا: كلية الدعوة الإسلامية، ١٤١٣هـ.
- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الحسيني الزبيدي، الطبعة الكويتية: تحقيق مجموعة عن المحققين.

- تاريخ ابن الوردي لعمر بن مظفر، المشهور بابن الوردي، ويسمى تتمة المختصر في أخبار البشر.- ط ١.- بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤١٧هـ.
- تاريخ ابن خلدون لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي.- ط ٥.- بيروت: دار القلم، ١٩٨٤م.
- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام للذهبي؛ تحقيق عمر تدمري.- ط ١.- بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٢١هـ.
- تحبير التيسير في القراءات العشر لابن الجزري؛ تحقيق أحمد محمد القضاة.- ط ١.- الزرقاء، الأردن: دار الفرقان، ١٤٢١هـ.
- تذكرة الحفاظ للذهبي.- ط ١.- بيروت: دار الكتب العلمية.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك؛ بتحقيق محمد كامل بركات.- دار الكاتب العربي، ١٣٨٧هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري؛ تحقيق عبد الفتاح بحيري.- ط ١.- القاهرة : نشر الزهراء للإعلام العربي، ١٤١٣هـ.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك لابن أم قاسم المرادي؛ تحقيق عبد الرحمن سليمان.- ط ١.- القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٢٢هـ.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك.- بيروت: دار الفكر، ١٣٩٨هـ.

- حاشية الصبان على شرح الأشموني لمحمد بن علي الصبان؛ صححه مصطفى حسين أحمد.- بيروت: دار الفكر.
- الحاشية الكبرى على متن الكافي في العروض لمحمد الدمنهوري.- دار إحياء الكتب العربية.
- أبو حيان النحوي لخديجة الحديثي.- ط ١.- بغداد: مكتبة النهضة، ١٣٨٥هـ.
- الخلاصة في النحو (ألفية ابن مالك)؛ تحقيق سليمان بن عبد العزيز العيوني.- ط ١.- الرياض: مكتبة دار المنهاج، ١٤٢٨هـ.
- الدارس في تاريخ المدارس لعبد القادر بن محمد النعيمي الدمشقي؛ تحقيق: إبراهيم شمس الدين.- ط ١.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني؛ تحقيق محمد عبد المعيد ضان.- ط ٢.- حيدرآباد، الهند: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٣٩٢هـ.
- الديباج المذهب في معرفة علماء الذهب لابن فرحون اليعمري المالكي.- بيروت: دار الكتب العلمية.
- ذيل معرفة القراء الكبار لابن مكتوم؛ تحقيق محمد سيد جاد الحق.- دار مصر التأليف، ١٩٦٩م.
- زواهر الكواكب وبواهر المواكب، حاشية على شرح الأشموني للألفية لأبي عبد الله محمد ابن علي التونسي المالكي.- ط ١.- مطبعة الدولة التونسية، ١٢٩٠هـ.

- سر الفصاحة لابن سنان الخفاجي.- ط ١.- بيروت : دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ.
- السلوك في طبقات العلماء والملوك لبهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجندي الكندي؛ تحقيق محمد بن علي بن الحسين الأكوع الحوالي.- ط ٢.- صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٩٩٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي بن أحمد بن محمد العكري الحنبلي؛ تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرناؤوط.- ط ١.- دمشق: دار بن كثير، دمشق، ١٤٠٦هـ.
- شرح الأشموني لألفية ابن مالك (مع حاشية الصبان، وشرح الشواهد للعيني).- دار الفكر.
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم، تصحيح محمد بن سليم اللبابيدي، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، سنة ١٣١٢هـ، وعدت إلى تحقيق عبد الحميد السيد.- بيروت: دار الجيل، (وأنص عليها).
- شرح ألفية ابن مالك لأبي عبد الله محمد بن أحمد الهواري؛ تحقيق عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد.- القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٠هـ.
- شرح التسهيل لابن مالك؛ تحقيق عبد الرحمن السيد وآخر.- ط ١.- هجر للطباعة، ١٤١٠هـ، وقد أعيد إلى الطبعة التي حققها محمد عطا وآخر.- ط ١.- بيروت: دار الكتب العلمية ، ١٤٢٢هـ.

- شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك لابن طولون الصالحي؛ تحقيق عبد الحميد الكبيسي.- ط ١.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٣هـ.
- شرح كافية ابن الحاجب لبدر الدين بن جماعة؛ تحقيق محمد محمد داود.- القاهرة: دار المنار، كذا نسبه المحقق، والصواب أنه (تحفة ابن مالك على الحاجبية) رواية تلميذه ابن جماعة.
- شرح الكافية الشافية في علمي العروض والقافية لأبي العرفان محمد بن علي الصبان؛ تحقيق د. فتوح خليل.- ط ١.- الإسكندرية: دار الوفاء، ٢٠٠٠م.
- شرح الكافية الشافية لابن مالك؛ تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي.- ط ١.- مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ، وقد أعود أحيانا مع التصريح إلى الطبعة التي حققها على محمد معوض وآخر.- ط ١.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٢٠هـ.
- شرح المكودي على ألفية ابن مالك لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكودي؛ تحقيق فاطمة الراجحي، نشر جامعة الكويت، ١٤١٤هـ.
- طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين بن علي بن عبد الكافي السبكي؛ تحقيق محمود محمد الطناحي عبد الفتاح محمد الحلو.- ط ٢.- بيروت: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.
- طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة الدمشقي؛ اعتناء الحافظ عبد العليم خان.- بيروت: دار الندوة الجديدة، ١٤٠٧هـ.

- طبقات النحاة واللغويين لابن قاضى شهبة؛ بتحقيق محسن عياض.- النجف، مطبعة النعمان، ١٩٧٤م.
- العبر في خبر من غبر لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي؛ تحقيق صلاح الدين المنجد.- ط ٢.- الكويت: مطبعة حكومة الكويت، ١٩٨٤م.
- العيون الغامزة على خبايا الرامزة للدماميني؛ تحقيق الحساني، حسن عبد الله.- ط ٢.- القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٤١٥هـ.
- غاية النهاية في طبقات القراء لأبي الخير ابن الجزري، عني بنشره ج، برجستراسر.- ط ٣.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.
- فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك لمحمد بن قاسم الغزي؛ تحقيق محمد الختروشي.- ط ١.- طرابلس: نشر كلية الدعوة الإسلامية، ١٩٩١م.
- الفتح الودودي على المكودي، وهو حاشية لأبي العباس ابن حمدون بن الحاج على شرح المكودي للألفية؛ ضبط محمد صدقي.- بيروت: دار الفكر، ١٤١٥هـ.
- فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني؛ تحقيق إحسان عباس.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٢هـ.
- فوات الوفيات لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي؛ تحقيق علي محمد بن يعوض الله وآخر.- ط ١.- بيروت: دار الكتب العلمية، ٢٠٠٠م.

- القلائد الجوهرية في تاريخ الصالحية لمحمد بن طولون الصالحي؛ تحقيق محمد أحمد دهمان.- دمشق، ١٩٤٩م.
- كاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة لابن الجزري؛ تحقيق مصطفى النماس.- القاهرة: مطبعة السعادة، ١٤٠٣هـ.
- الكافي في العروض والقوافي للخطيب التبريزي؛ تحقيق الحساني، حسن عبد الله.- ط ٣.- القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الكافية الشافية لابن مالك، مطبوعة ومحققة مع شرحها، وعدت للموازنة إلى طبعة شركة الإسلام.- الفجالة، مصر: مطبعة الهلال، ١٣٢٢هـ.
- كتاب في علم العروض لأبي الحسن العروضي؛ تحقيق جعفر ماجد.- ط ١.- بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٥م.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون للحاج خليفة.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م.
- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة لعبد العال سالم مكرم.-ط ١.- بيروت: دار الشروق، ١٤٠٠هـ.
- ما أصلحه الشراح من ألفية ابن مالك لإبراهيم الحندود، مجلة جامعة الإمام، العدد ٢٣، ١٤٢١هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل؛ تحقيق محمد كامل بركات.- مكة المكرمة: مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- مجمع الأمثال لأحمد بن محمد الميداني؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.- بيروت: دار المعرفة.

- معجم الذهبي (معجم محدثي الذهبي) للإمام الذهبي؛ تحقيق روحية عبد الرحمن السويفي.- ط ١.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع؛ جمع وإعداد محمد عيسى صالحية.- القاهرة: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٩٢م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ليوسف سركيس الدمشقي.- بيروت: دار صادر، مصورة من طبعة مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ.
- المعجم المفهرس لابن حجر العسقلاني؛ تحقيق محمد شكور المياديني.- ط ١.- بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية لمحمود العيني، مطبوع في هامش خزانة الأدب.- ط ١.- بيروت: دار صادر.
- المقتضب لأبي العباس المبرد؛ تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة.- عالم الكتب.
- منادمة الأطلال ومسامرة الخيال لعبد القادر بدران؛ تحقيق زهير الشاويش.- ط ٢.- بيروت: المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك لأبي حيان؛ تحقيق سدني كلازر؛ نشرته الجمعية الأمريكية الشرقية في مدينة نيوهافن، في ولاية كونيكيتكت، سنة (١٩٤٧م)، طباعة آلة كتابة.
- ميزان الذهب في صناعة شعر العرب لأحمد الهاشمي.- بيروت: دار الكتب العربية، ١٤١٠هـ.

- نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل لمحمد بن محمد الرابط الدلائي؛ تحقيق مصطفى الصادق العربي.- بنغازي: مطابع الثورة للطباعة والنشر.
- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة لجمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأتابكي.- مصر: دار النشر؛ وزارة الثقافة والإرشاد القومي.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي.- القاهرة: دار المنار، ١٤١٢هـ.
- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن محمد المقري التلمساني؛ تحقيق إحسان عباس.- بيروت: دار صادر، ١٣٨٨هـ.
- نهاية الراغب في شرح عروض ابن الحاجب لجمال الدين الإسنوي؛ تحقيق شعبان صلاح.- ط ١.- بيروت: دار الجيل، ١٤١٠هـ.
- هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي.- بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ.
- الوافي بالوفيات لخليل بن أيبك الصفدي؛ تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفي.- بيروت: دار إحياء التراث، ١٤٢٠هـ.
- الوسيط في تاريخ النحو العربي لعبد الكريم الأسعد.- ط ١.- الرياض: دار الشواف، ١٤١٣هـ.